

برنامج  
الأغذية  
العالمي



Programme  
Alimentaire  
Mondial

World  
Food  
Programme

Programa  
Mundial  
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 2010/11/11-8

## ملخص أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي، 2010

وفقاً لطرق عمل المجلس التنفيذي، تتضمن هذه الوثيقة النقاط الأساسية لمداولات المجلس التي ينبغي على الأمانة أخذها في الحسبان عند تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي. ووفقاً لطلب المجلس في دورته السنوية لعام 2010، ترد القرارات والتوصيات التي انبثقت عن الدورة في الملحق الأول لهذه الوثيقة.



Distribution: GENERAL

**WFP/EB.2/2010/15**

16 February 2011

ORIGINAL: ENGLISH



## المحتويات

الصفحة

|    |   |              |
|----|---|--------------|
|    | <b>القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة</b>  |              |
| 1  | ملاحظات افتتاحية من المديرية التنفيذية  | 2010/EB.2/1  |
|    | <b>قضايا السياسات</b>   |              |
| 4  | سياسة البرنامج إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز  | 2010/EB.2/2  |
| 5  | سياسة الكشف للدول الأعضاء عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات  | 2010/EB.2/3  |
| 6  | سياسة برنامج الأغذية العالمي لمكافحة التدليس والفساد  | 2010/EB.2/4  |
| 7  | خطة عمل لتنفيذ عناصر تنمية القدرات وتسليم المسؤوليات في الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2008-2013)               | 2010/EB.2/5  |
|    | <b>مسائل الموارد والمالية والميزانية</b>  |              |
| 8  | استعراض الإطار المالي   | 2010/EB.2/6  |
| 9  | استعراض مرفق تمويل رأس المال العامل   | 2010/EB.2/7  |
| 9  | التحديث الثالث بشأن خطة البرنامج للإدارة (2010-2011)  | 2010/EB.2/8  |
| 10 | التحديث الثاني بشأن إجراءات الإدارة في الصومال  | 2010/EB.2/9  |
|    | <b>الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي</b>  |              |
| 12 | تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لكولومبيا 105880 ورد الإدارة عليه                        | 2010/EB.2/10 |
|    | <b>الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا</b>   |              |
| 13 | الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية - البرنامج القطري لتشاد 104780 (2007-2010)                             | 2010/EB.2/13 |
| 13 | الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية - البرنامج القطري لموريتانيا 102090 (2003-2010)                        | 2010/EB.2/14 |
| 13 | تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لتشاد (2003-2009) ورد الإدارة عليه  | 2010/EB.2/11 |
| 14 | مشاريع البرامج القطرية - بوركينا فاسو 200163 (2011-2015)  | 2010/EB.2/12 |
|    | <b>الحافظة الإقليمية لجنوب وشرق ووسط أفريقيا</b>  |              |
| 15 | تقرير موجز عن تقييم منتصف المدة للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لإثيوبيا 106650 (2008-2010) ورد الإدارة عليه | 2010/EB.2/15 |
| 15 | الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش - إثيوبيا 106650                                       | 2010/EB.2/19 |
| 16 | مشاريع البرامج القطرية - زامبيا 200157 (2011-2015)  | 2010/EB.2/17 |
| 17 | الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية- البرنامج القطري لموزامبيق 104460 (2007-2010)                          | 2010/EB.2/20 |
| 18 | العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش - جمهورية الكونغو الديمقراطية 200167  | 2010/EB.2/21 |
| 18 | العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش - زيمبابوي 200162   | 2010/EB.2/22 |

## الصفحة

|    |   |               |
|----|---|---------------|
|    | <b>الحافظة الإقليمية للسودان</b>  |               |
| 20 | تقرير موجز عن تقييم عملية الطوارئ في السودان 107600 ورد الإدارة عليه                                  | 2010/EB.2/23  |
|    | <b>الحافظة الإقليمية لآسيا</b>  |               |
| 22 | تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لنيبال ورد الإدارة عليه   | 2010/EB.2/24  |
| 22 | الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية - البرنامج القطري لنيبال 100930 (2010-2002)                    | 2010/EB.2/27  |
| 22 | العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش - نيبال 200152  | 2010/EB.2/28  |
| 23 | الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية - البرنامج القطري لبنغلاديش 104100 (2010-2007)                 | 2010/EB.2/25  |
| 24 | الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية - المشروع الإنمائي لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية 100781     | 2010/EB.2/26  |
| 24 | العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش - باكستان 200145  | 2010/EB.2/29  |
| 26 | العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش - سري لانكا 200143  | 2010/EB.2/30  |
|    | <b>الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط ووسط آسيا وشرق أوروبا</b>   |               |
| 28 | تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش للأرض الفلسطينية المحتلة 103871 ورد الإدارة عليه | 2010/EB.2/31  |
| 28 | العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش - الأرض الفلسطينية المحتلة 200037                                   | 2010/EB.2/33  |
| 29 | العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش - اليمن 200038  | 2010/EB.2/34  |
| 30 | المشروعات الإنمائية - طاجيكستان 200173  | 2010/EB.2/32  |
|    | <b>المسائل التنظيمية والإجرائية</b>   |               |
| 30 | برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2011-2012)  | 2010/EB.2/35  |
|    | <b>مسائل أخرى</b>   |               |
| 31 | الإطار الموحد لسياسات البرنامج  |               |
| 32 | القرارات والتوصيات  | الملحق الأول  |
| 41 | جدول الأعمال  | الملحق الثاني |

## القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

### ملاحظات افتتاحية من المديرية التنفيذية (2010/EB.2/1)

- 1- استهلّت المديرية التنفيذية ملاحظاتها بالاستذكار بأن الاجتماع الأخير للجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها أظهرت كيف أن العالم يمكن أن يتضافر بحيوية وتصميم متجددين في مواجهة التحديات التي تفرضها الكوارث الطبيعية وارتفاع أسعار الأغذية، وأعربت عن شكرها لأعضاء المجلس لدورهم القيادي وشرائحتهم ودعمهم. وأحاطت المجلس علماً بأن البرنامج يعكف على إعادة صياغة وتنقيح عملياته وبرامجه وهيكله المادية ليس فحسب لتعظيم عوائد الاستثمار، بل وأيضاً لدعم تحوله إلى منظمة تقدم المساعدات الغذائية. وألمحت إلى أن التغييرات جاءت في وقتها المناسب عندما أصبح هناك تزايد في الطلب على الوسائل الجديدة للمساعدات الغذائية من قبيل دعم الأسواق المحلية وتحسين سبل حصول السكان الضعفاء على الأغذية عن طريق هذه الوسائل المبتكرة للمساعدات كالقوائم ومبادرات الشراء من أجل التقدم وتعزيز آليات التصدي للطوارئ. فاستمرار الجوع وسوء التغذية والكوارث الجسيمة، كزلزال هايتي، والجفاف في منطقة السهل والفيضانات في باكستان كلها أسفرت عن برنامج موسع للعمل. وسيعتمد مستوى التنفيذ، كما هو الأمر دائماً، على مدى توفر الموارد.
- 2- وأبلغت المديرية التنفيذية المجلس بتحسّن وقت استجابة البرنامج وزيادة قدراته نتيجة نظام التمويل بالسلف والاتفاقات مع 18 شريكاً احتياطياً لتقديم الدعم عند اللزوم. وأبرزت النتائج الإيجابية التي ترتبت على نهج مجموعة الأمم المتحدة ودور البرنامج في تقليص وقت الاستجابة للمجتمع الإنساني بأسره من خلال استخدام مستودعات الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة. وأقرت المديرية التنفيذية بأن الشراكات مع الحكومات الوطنية والقطاع الخاص وسائر المنظمات الإنسانية كان لها دور أساسي في عمل البرنامج وأن القطاع الخاص قد أصبح يحتل المرتبة الخامسة كأكبر جهة مانحة للبرنامج وأن مساهماته اشتملت على الخبرة فضلاً عن التمويل.
- 3- وتعكف الأمم المتحدة على إصلاح نظامها الأمني بما يتماشى مع نهج "كيفية البقاء" في المناطق الأشد تحدياً؛ وهو ما من شأنه أن يسمح بتقدير أدق للمستويات الأمنية في مختلف الأوضاع. ولقد واجه البرنامج، بوصفه منظمة ميدانية في الخطوط الأولى لحالات الطوارئ، مجموعة من المخاطر أكبر مما واجهته الوكالات الأخرى. وكان هدف البرنامج من ذلك هو الحفاظ على المقدرة على الوصول إلى أشد الناس احتياجاً.
- 4- ولاحظت المديرية التنفيذية أن عام 2011 سوف يكون "عام البرمجة" موضحة أن البرنامج يعمل على استنباط مزيد من الوسائل المعقدة للتصدي للاحتياجات العاجلة ودعم الأسواق المحلية. وأحد الاهتمامات الرئيسية هو تقديم الأطعمة المغذية للأطفال دون الثانية من العمر: فوفقاً لنهج تحسين التغذية الجديد لدى البرنامج، سوف يتضاعف عدد الأطفال دون الثانية من العمر، الذين يتلقون منتجات غذائية خاصة من البرنامج بحلول نهاية عام 2010، خمسين مرة عما كان عليه عددهم في عام 2008. وقد أنشئ في البرامج فريق مهام جديد مشترك بين الإدارات، مهمته تيسير تطوير منتجات غذائية جديدة تنتج محلياً للأطفال يمكنها أن تحول دون اللجوء إلى التدخلات العلاجية لمعالجة سوء التغذية. وشددت المديرية التنفيذية على أن مختلف وكالات الأمم المتحدة أسهمت بما لديها من قدرات وكفاءات فريدة في دعم البلدان لإنهاء ظاهرة سوء التغذية، وأن التنسيق بين هذه الوكالات كان ممتازاً وبالغ الأهمية.

5- ويعكف البرنامج على تعزيز مجموعة أدواته ببرامج ابتكارية. فمبادرة الشراء من أجل التقدم أنشئت كطريقة لمساعدة السكان الضعفاء على الانتقال من حالة الاعتماد إلى حالة الاكتفاء الذاتي. ودعمت مشتريات البرنامج صغار المزارعين وحفزت الأسواق المحلية؛ كما انتشرت في 25 بلدا برامج النقد والقوائم وبرامج النقد مقابل العمل، والتي يستخدم الكثير منها قوائم الرسائل النصية القصيرة بالهاتف المحمول. وشددت المديرية التنفيذية على أهمية إيجاد توازن سليم بين نهجي المساعدات الغذائية والمساعدات النقدية بحيث لا تتأثر أسعار الأغذية. فبرنامج النقد من أجل التغيير بدأ تطبيقه لإيجاد بروتوكولات موحدة للبرنامج وشركائه من المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بتحديد الوقت الأنسب لتنفيذ برامج النقد والقوائم وكيفية رصدها. وقد تم تسليم مسؤوليات برامج التغذية المدرسية في 34 بلدا بما يتمشى مع سياسة البرنامج في العمل بما ينسجم مع السياسات الوطنية للأمن الغذائي. وسيعمل مركز امتياز للتعاون بين بلدان الجنوب مقره في البرازيل، على المساعدة في تبادل المعلومات مع البلدان الأخرى في نصف الكرة الجنوبي.

6- وفيما يتعلق بالإصلاحات المالية والإدارية، نوهت المديرية التنفيذية بأن نظام التكاليف على أساس الكمية بالطن قد تم تكيفه ليتلاءم مع الأنماط الجديدة للبرامج لتلبية احتياجات مكافحة الجوع. ورفعت الحدود القصوى لآلية التمويل بالسلف بغية توسيع قدرة البرنامج على شراء الأغذية بأسعار تفضيلية وتقليص أوقات التسليم، الأمر الذي يؤدي إلى إنقاذ الأرواح. ويعكف البرنامج على تعزيز فئاته البرمجية وضوابطه مع زيادة الإشراف والرقابة على مستوى الإدارة العليا ولقد مكنت لجنة التخصيص الاستراتيجي للموارد من إجراء تحليل دقيق وتحديد الأولويات للموارد اللازمة مع إدخال التحسينات ذات الصلة في مجال الكفاءة. ويقوم فريق المهام المعني بحل الجوع بوضع نظام لتمكين البلدان من الانتقال من برامج المعونة الغذائية إلى برامج المساعدة الغذائية. وتم إعداد سياسة معرزة لمكافحة التدهور والفساد بما يتمشى مع سياسات سائر الصناديق والبرامج. وتم تطوير نظام جديد للاتصالات لتمكين الموظفين الميدانيين والمنظمات غير الحكومية من إجراء اتصالات مباشرة مع بعضها البعض ومع المقر الرئيسي. وسوف يساعد هذا النظام أيضا في تحسين رصد مسار عمليات تسليم الأغذية حتى مرحلته النهائية الأكثر حساسية.

7- وأعربت المديرية التنفيذية عن شكرها الحار لجميع البلدان الشريكة الداعمة لما قدمته من مساهمات سخية في وقت تميز بالتقشف المالي، حيث أوضحت أن البرنامج حصل على 3.3 مليار دولار أمريكي من 74 مصدراً من مصادر التمويل. كما طلبت المديرية التنفيذية المزيد من الوقت لدراسة المقترحات الجديدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بشروط الخدمة للتأكد من أن موظفي البرنامج وأعضاء أسرهم الموجودين في مراكز العمل الصعبة يتلقون الدعم الكافي. واختتمت حديثها بالإشارة إلى أن لدى البرنامج الآن الوسائل والهيكل والخبرة للتخلص من الجوع وأن ظاهرة تقزم الأطفال يمكن إزالتها خلال جيل واحد. ويسعى البرنامج إلى مساعدة البلدان على بناء قدراتها ونظمها لإيجاد حلول مستدامة للجوع في المستقبل.

8- ورحب المجلس بالعرض وأعرب عن دعمه للطاقتين الجوي الذي اختطف في السودان. وأشار إلى تقديره لعمل موظفي البرنامج في ظروف صعبة في عام 2010. وأعرب عدد من الأعضاء عن تقديرهم لزيارة المديرية التنفيذية لبلدانهم. كما أعرب أعضاء المجلس عن موافقتهم على تركيز البرنامج على الأطفال دون الثانية من العمر وحثوه على تطوير منتجات غذائية ملائمة لهذا الغرض. وأوصى أعضاء المجلس بأن يواصل البرنامج تنسيق أعماله مع سياسات الحكومات المستفيدة: حيث ينبغي مواصلة تنفيذ تنمية القدرات لتمكين البلدان المتلقية من الاضطلاع بمسؤولية تنفيذ عمليات البرنامج، كالتغذية المدرسية على سبيل المثال.

9- وشدد أعضاء المجلس على الحاجة إلى ترتيبات تمويل وتشغيل مرنة؛ ووافقوا على التحسينات التي أدخلت في آليات التمويل بالسلف في البرنامج وعلى طرائق التشغيل، من قبيل برامج القسائم، والتحول عن التمويل على أساس الكمية. وأثنى الأعضاء على إعادة النظر في الهياكل المالية والإدارية للبرنامج لمواءمتها مع دوره كمنظمة للمساعدة الغذائية: حيث أن الإدارة والأساليب المحاسبية السليمة والشفافة كان لها دور أساسي في تمكين البرنامج من التصدي لاحتياجات الجوع والتغذية وكسر الحلقة المفرغة للفقر والضعف بهدف مساعدة البلدان في إدارة عجلة تنميتها. وينبغي للبرنامج أن يسعى إلى ترويج الاستدامة بزيادة مشترياته المحلية وزيادة الوصول إلى أسواق الأغذية من خلال البرامج القائمة على النقد.

10- وحث أعضاء المجلس البرنامج على الاستمرار في تطوير التعاون والشراكات، خصوصاً في نظام المجموعات، سواء فيما بين المنظمات التي تتخذ من روما مقراً لها أو مع الحكومات والقطاع الخاص، لتحقيق الاستخدام الأفضل لمزاياه النسبية لتلبية احتياجات نحو مليار جائع في العالم. وحث أعضاء المجلس البرنامج على إبراز صورته أكثر لدى الجمهور الدولي الذي كثيراً ما يجهل عمله، كما يلزمه أن يزيد شفافية أساليب عمله وكفاءتها كي يجتذب التمويل، وهو يحتاج إلى أن يكون واقعياً في توقعاته للمساهمات. وأعرب أعضاء المجلس عن تفاؤلهم بالإنجازات التي حققتها لجنة التخصيص الاستراتيجية للموارد في تعزيز الكفاءة والفعالية. وأوصى أعضاء المجلس بأن يتم تقييم النهج والأدوات الجديدة للبرنامج لتقدير مدى فعاليتها، ويجب وضع استراتيجية لذلك الغرض، إلى جانب آليات أمتن لتحديد المخاطر.

11- وحث المجلس البرنامج على تحديد أولويات الاحتياجات والاستجابات في ضوء الفجوة التمويل الواسعة، وتعهده بدعم المديرية التنفيذية في اتخاذ القرارات ذات العلاقة. وأشار الأعضاء إلى الحاجة إلى تحقيق أقصى عائد من كل دولار يُنفق، وأبدوا تقديرهم لمفهوم "عام البرمجة" لمعالجة القضايا المتعلقة بإدارة المخاطر واستخدام الموارد؛ وأضافوا أن ثمة حاجة لوضع معايير واضحة بشأن تحديد الأولويات وتخصيص الموارد المحدودة. ووافق أعضاء المجلس على العمل الجاري الرامي إلى زيادة سلامة الموظفين وأمنهم: حيث شدد العديد منهم على تمويل مشترك من الأمم المتحدة للأمن بغية تلافى أوضاع تذهب فيها الموارد المخصصة أصلاً للمساعدات لكي تعالج شواغل السلامة. وأثنى المجلس على تفاني موظفي البرنامج والشركاء وشجاعتهم. كما أوصى أعضاء المجلس بأن يواصل البرنامج عمله المتعلق بوضع نهج ابتكارية كمبادرة الشراء من أجل التقدم ونظم القسائم الإلكترونية، للتأكد من أن القضايا المتعلقة بحماية المستفيدين قد أخذت في الحسبان.

12- وشكرت المديرية التنفيذية المجلس على ملاحظاته البناءة وتقديره لعمل موظفي البرنامج. وأشارت إلى ضرورة اتخاذ قرارات صعبة فيما يتعلق بتحديد الأولويات وتخصيص الموارد، وإلى أنه سيتسنى من خلال حلقة دراسية مقبلة إيجاد قاعدة أساسية للمناقشات مع الأخذ في الحسبان أن البرنامج يتم تمويله على أساس طوعي. وأوضحت أن العمل جارٍ على قدم وساق مع مجموعة العشرين ومجموعة الثمانية للحفاظ على إدراج مسألة الأمن الغذائي على رأس جداول الأعمال الدولية. وأوضحت أن مبادرة الشراء من أجل التقدم قد أنشئت لحفز المساهمات في الانتقال من الأزمات إلى الانتعاش ولحماية المرأة. كذلك أوضحت أن البحوث فيما يتعلق بالتدخلات التغذوية كانت لها أهمية خاصة في ضوء المنتجات الجديدة المتاحة. وفيما يتعلق بالكفاءة، أشارت إلى أن الهدف سيظل يتمثل في استقرار التمويل حتى يتسنى تعظيم مردودية استثمارات الجهات المانحة في البرنامج والتي سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى إنقاذ الأرواح. وأعربت المديرية التنفيذية عن تطلعها إلى استمرار الحوار مع المجلس.

## قضايا السياسات

### سياسة البرنامج إزاء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز (2010/EB.2/2)

13- تناولت الأمانة سياسة البرنامج إزاء فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز، وهي السياسة التي سوف تحل محل السياسة السابقة التي وافق عليها المجلس في عام 2003. وفي عام 2010، كان هناك مزيد من الإدراك بأهمية الدعم الغذائي والتغذوي للمعالجة الفعالة وضرورة التبكير بالعلاج بمضادات الفيروسات الرجعية بالترافق مع تناول غذائي ملائم. وتتمثل أهداف السياسة الجديدة في: (1) مساعدة المصابين بتوفير الدعم الغذائي والتغذوي للأشخاص الذين يتلقون العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية باستخدام "الغذاء بوصفة طبية"؛ (2) تخفيف تأثيرات فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز على غير المصابين من الأفراد والأسر والإسهام في الوقاية من خلال شبكات الأمان الاجتماعي. ويمكن للدعم الغذائي والتغذوي أن يضمن التقيد بالعلاج والوقاية من العدوى الانتهازية والتخفيف من الآثار الجانبية للعلاج.

14- كذلك أحيط المجلس علماً بالسياسة المنقحة إزاء فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز، وذلك من خلال تقييم خارجي أجري في عام 2008 لسياسة البرنامج السابقة وعن طريق تعاون البرنامج مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. ونظراً لما يتمتع به البرنامج من خبرة في مجال التغذية، فقد اضطلع بدور مهم في تقديم استجابة متكاملة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية بالتشارك مع الصندوق العالمي وإدارات الصحة الوطنية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك، والجهات الفاعلة الأخرى. وسيكون تقديم الأغذية المغذية بالغ الأهمية للمستفيدين الذين يتلقون العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية وأسره، مع اضطلاع المنتجات المحلية بدور مهم في هذه التدخلات.

15- ووجه السيد Patrice Debré، سفير فرنسا لمكافحة مرض الإيدز والأمراض المعدية، الانتباه إلى أهمية إدراج التغذية في استراتيجيات مكافحة الأوبئة واستخدام شبكات الأمان للمجموعات الضعيفة بدلاً من استهداف الأفراد فقط؛ والبحوث العملية لتحسين التدخلات؛ وصحة وتغذية الأم والطفل؛ والعمل مع المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى ومع الجهات الشريكة الثنائية؛ والاختيار الدقيق للمنتجات الغذائية التي ستستخدم في البرامج. كما شدد السيد P. de Lay، نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من جديد، على أهمية مساهمة البرنامج في مكافحة مرض الإيدز، خصوصاً في ضوء الدور الحاسم الذي تضطلع به الأغذية في الحزمة الشاملة للعلاج بمضادات الفيروسات الرجعية وفي الوقاية من انتقال المرض من الأم إلى الطفل؛ وأيد بقوة السياسة التي عرضتها الأمانة.

16- وأثنى المجلس على الأمانة إزاء هذه السياسة الجديدة مشيراً إلى أن هذه السياسة قد استندت إلى التوصيات التي أسفرت عن تقييم خارجي للسياسة السابقة. وأيد أعضاء المجلس جهود البرنامج لإدماج العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية ضمن الدعم التغذوي وبناء القدرات الوطنية للاستجابة المستدامة، مضيفاً بأن يجب وضع خطة عمل متماسكة لتنفيذ السياسة الجديدة. وأشار إلى أن هناك العديد من القضايا التي تستلزم مزيداً من الإيضاح، من ضمنها القضايا التي أثرت في التقييم السابق لتدخلات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز. وطلب المجلس تزويده ببيانات عن تكاليف التدخلات التي وردت في السياسة وتقسيم العمل في برامج الأمم المتحدة المشتركة، وأشار إلى ضرورة تفصيل الميزانية. كما يلزم إيضاح منهجيات التوزيع والاستهداف لضمان عدم



استبعاد المستفيدين. كما طلب المجلس المزيد من المعلومات حول كيفية تنسيق المساعدات الغذائية مع العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية ودعم سبل كسب العيش. ومن بين القضايا الأخرى التي تحتاج لإيضاح تعاون البرنامج مع الشركاء الآخرين لضمان تقسيم ملائم للعمل والخبرات، والتنسيق مع برامج أوسع للوقاية الاجتماعية وإطار برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإدراج الاعتبارات الجنسانية.

17- وأقر أعضاء المجلس بالدور الحاسم الذي يضطلع به البرنامج في الجهود المبذولة على نطاق الأمم المتحدة بأسرها لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز وبمزاياه النسبية في تنفيذ التدخلات الغذائية، وطلبوا المزيد من المعلومات المحددة إزاء كيفية توفير الموارد للسياسة وتنفيذها بالتعاون مع شركاء البرنامج. ويجب أن تعبر هذه السياسة عن الخطة الاستراتيجية الخمسية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز (2011-2015) وولاية البرنامج المتمثلة في تقديم المساعدة الغذائية والدعم التغذوي لأشد السكان احتياجاً.

18- وتم الاتفاق على أن تقدم الأمانة إجابات خطية على تساؤلات المجلس وشواغله أثناء دورة المجلس (انظر الوثيقة WFP/EB.2/2010/4-A/Add.1) قبل الموافقة على سياسة البرنامج إزاء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

### سياسة الكشف للدول الأعضاء عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات (2010/EB.2/3)

19- عرضت الأمانة السياسة الجديدة للبرنامج للكشف للدول الأعضاء عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات وهي السياسة التي وضعت تمثيلاً مع السياسات المماثلة التي أقرتها الصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وقد خضعت الوثيقة للاستعراض من جانب لجنة مراجعة الحسابات في البرنامج ولجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ويمكن تنفيذها على الموارد المتاحة. وأشارت الأمانة إلى أن الدول الأعضاء لديها الفرصة للوصول إلى المعلومات الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات وأن التقارير التي تتضمن معلومات حساسة يمكن تنقيحها أو حجبها بما يضمن الشفافية والمساءلة مع الحفاظ في الوقت نفسه على السرية حسب الاقتضاء.

20- وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للجهود التي يبذلها البرنامج لحماية حقوق الدول الأعضاء مشيرين إلى أهمية إبلاغهم بالنتائج الحساسة للمراجعة ذات الصلة بالبرامج المنفذة في بلدانهم قبل الكشف عنها. وأثيرت شواغل إزاء الإجراءات المتعلقة بالوصول إلى هذه المعلومات والتي تبدو مرهقة ومفرطة في التقييد لبعض هذه البلدان. وأشار إلى ضرورة إيضاح الظروف التي يتم بموجبها تقييد بعض المعلومات. وحث الأعضاء الأمانة على اتباع توجيهات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة ومواءمة هذه السياسة مع سياسة مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة. كذلك طلب أعضاء المجلس إحاطتهم علماً بتقارير المراجعة الداخلية على أساس سنوي.

21- ووافقت الأمانة على إحاطة أعضاء المجلس علماً بتقارير المراجعة في كل دورة سنوية للمجلس، وكذلك خلال السنة من خلال صفحاتها على الويب. وبما أن تقارير مراجعة الحسابات تشكل وسيلة إدارية مهمة للمدير التنفيذي، وتثير قضايا تتعلق بمراعاة الأصول الإجرائية وحقوق الموظفين والالتزامات المحتملة، فيجب أن تكون متينة وتحافظ في الوقت نفسه على السرية، ويجب قصر تقييد الوصول إليها على الظروف الاستثنائية.

22- ووافق المجلس على هذه السياسة بعد معالجة الشواغل المتعلقة بتقييدها من خلال التعديلات التي أدخلت عليها. والسياسة المعدلة أبسط مما وردت عليه في الاقتراح الأصلي، وهي تختلف عن السياسات التي اعتمدها الصناديق والبرامج من حيث ما يلي: عبارة "الدولة العضو" حلت محل "الممثل الدائم"، لإيجاد قناة وحيدة للطلب والمساءلة؛ وطلب الحصول على تقرير ما لا يحتاج تحديد السبب والغرض من هذا الطلب؛ إلغاء الحكم الخاص بقراءة التقارير فقط في مكتب المفتش العام. وكان الاقتراح المعدل للسياسة مختلفاً عن الأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة بشأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة في الجوانب التالية: أن السياسة تنطبق فقط على تقارير المراجعة الداخلية، وهو ما يتفق مع قرار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومع السياسات المتبعة في الصناديق والبرامج الأخرى؛ كما أنها تشتمل على شرط السرية وتنص على إعادة تحرير النص بدلاً من تعديله، كما أوصت بذلك لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة.

23- كما اتفق على أن تقدم الأمانة إلى المجلس في الدورة السنوية لعام 2011 سياسة رقابة شاملة للموافقة عليها، وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة في الأمم المتحدة، على أن تشمل أحكاماً وإجراءات لتقاسم جميع التقارير الداخلية.

### سياسة برنامج الأغذية العالمي لمكافحة التدليس والفساد (2010/EB.2/4)

24- وجهت الأمانة الانتباه إلى أن عمل الأمم المتحدة على مكافحة سوء ممارسة المهنة كان السياق الذي وضع البرنامج فيه سياساته لمكافحة الفساد. وقد استعرضت لجنة مراجعة الحسابات المسودة، لكن لم يتم الأخذ باتنيتين من توصياتها: وتتعلق هاتان التوصيتان بإجراءات التعامل مع الاتهامات الموجهة لمدير تنفيذي معين، وهو ما سيتطلب إشراك الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، وبتوسيع نطاق السياسة لتشمل هيئات الرقابة الأخرى كالمجلس التنفيذي ولجنة مراجعة الحسابات ومراجع الحسابات الخارجي والأعضاء الخارجيين في لجنة الاستثمار.

25- وشدد أعضاء المجلس على ضرورة إظهار مكافحة التدليس للعيان ووضع سياسات داخلية فعالة موضع التنفيذ: حيث ينبغي وضع استراتيجية للاتصالات لتلبية هذا المطلب. وشدد العديد من الأعضاء على أهمية حماية المبلغين عن المخالفات، وحثوا على أن تتضمن السياسة إلزام الموظفين بالكشف عن تضارب المصالح وعلى وضع قائمة مشتركة بين الوكالات تتضمن أسماء أولئك المسؤولين عن ممارسات الفساد. كذلك ينبغي أن يكون محتوى السياسة واضحاً لإيصاله إلى الشركاء والهيئات المتعاونة الأخرى. وطالب أعضاء المجلس ببيان آثار السياسة على الميزانية، وبتقرير سنوي عن تنفيذها.

26- وشدد أعضاء المجلس على نهج "عدم التسامح إطلاقاً" إزاء سوء ممارسة المهنة، لكنهم أشاروا إلى أن التأكيد يجب أن ينصب على المنع والعقوبة كليهما. وأوصى أعضاء المجلس على أن يكون التدريب المنتظم إلزامياً لجميع الموظفين للتأكد من أن الحقوق والمسؤوليات قد تم استيعابها، وطلبوا تزويدهم بمعلومات بشأن تطبيق مبادئ لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي، وبجدول زمني بشأن زيادة الرقابة الإدارية والمساءلة في سياق هذه السياسة. وأشار أعضاء المجلس إلى ضرورة إتاحة تقارير الرقابة للبلدان التي تكون لأموالها علاقة بحالات سوء ممارسة المهنة. وشدد العديد من الأعضاء على ضرورة التأكيد من أن السياسة تطبق بصورة صارمة وشاملة.

27- ورحبت الأمانة بملاحظات المجلس مشيرة إلى أن البرنامج لديه منذ 2006 سياسة لحماية المبلغين عن المخالفات، وأن مدونة سلوك موظفي الخدمة المدنية الدولية تتضمن أحكاماً تلزم الموظفين بالإبلاغ عن ممارسات

الفساد. وأشارت إلى وجود سياسة للكشف عن الوضع المالي تطبق على بعض الموظفين منذ عام 2008. وسوف توضع في المستقبل القريب استراتيجية للاتصالات، وأن التدريب يعتبر عنصراً حاسماً في هذه السياسة. إذ ستدرج القضايا المتعلقة بالتدريب على مكافحة التدليس ومكافحة الفساد في أنشطة التدريب الأخرى التي ينفذها البرنامج. وأشارت إلى أنه سيجري تقديم معلومات عن الآثار المترتبة على الميزانية، وأن التدريب يمثل العنصر الرئيسي في التكلفة.

28- وأكدت المديرية التنفيذية للمجلس على أن نهج "عدم التسامح إطلاقاً" هو معيار مطبق بالفعل: فموظفو البرنامج الذين يتبين أنهم مارسوا التدليس يطردون في جميع الحالات تقريباً. كما أن ممارسات التشغيل في البرنامج تردع التدليس. كما يجري اعتماد مبادئ لجنة المنظمات الراقية التابعة للجنة تريدياوي، وقد أظهر تحليل للفجوة ما يلزم تحديثه من حيث تفويض السلطات وضوابط الإدارة.

### خطة عمل لتنفيذ عناصر تنمية القدرات وتسليم المسؤوليات في الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2010/EB.2/5) (2013-2008)

29- أكدت الأمانة، في سياق عرضها لخطة العمل التي طلبها المجلس في دورته العادية الثانية لعام 2009، أن البرنامج سيركز على المجالات التي يتمتع فيها بمزايا نسبية لتطوير قدرات الشركاء القطريين وحيث طلب الحكومات من البرنامج دعم جهودها. وقد أنجزت المكاتب القطرية القسم الأساسي من مهام البرنامج المتعلقة بتنمية القدرات وتسليم المسؤوليات، وذلك بدعم من المكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي. كذلك بذلت جهود لضمان الشفافية في مجال حساب التكاليف من قبيل المساعدة الفنية كالأنشطة غير السلعية، من خلال استعراض الإطار المالي.

30- وأعرب أعضاء المجلس عن شكرهم للأمانة على الوثيقة التي قدمتها موضحين أن تنمية القدرات تعد أمراً حاسماً في مساعدة البلدان على الانتقال من الإغاثة إلى الإنعاش والتنمية، مما يضمن استدامة أعمال البرنامج. وأوصى أعضاء المجلس أن يستخدم المخطط البياني المتعدد الأبعاد المعروف في الوثيقة كدليل عام بدلاً من أن يكون معياراً صارماً. وتم الاتفاق على أن وجود استراتيجية تمويلية دقيقة يعد أمراً مهماً لنجاح هذه الأنشطة وأنه يجب الإبلاغ بصورة منتظمة عن التقدم في الأنشطة واحتياجات التمويل واستخدام الموارد، كجزء من تقرير الأداء السنوي للبرنامج.

31- وأوصى أعضاء المجلس أن يواصل البرنامج بناء قدراته الداخلية من أجل تطوير القدرات عموماً والتركيز على جوانب القوة الرئيسية للبرنامج وانصباب الاهتمام على الشراكات الاستراتيجية. كذلك أوصوا بإدماج تنمية القدرات وتسليم المسؤوليات في البرامج العادية للبرنامج وأن يتوجه الاهتمام إلى المجالات التي يتمتع فيها البرنامج بمزايا نسبية. كما يجب إدخال مزيد من الإيضاح على الأساليب المستخدمة وأن تستند هذه الأساليب إلى الاحتياجات والظروف المحلية.

32- وأعربت الأمانة عن تقديرها لدعم المجلس وتوصياته وأشارت إلى خبرات البرنامج ومزاياه النسبية. كذلك أشارت إلى أن تنمية القدرات سوف تدرج في الاستراتيجيات والبرامج القطرية الإجمالية، وسوف تفضي إلى تسليم المسؤوليات فقط عند الاقتضاء، وأن وجود إطار مالي منقح سوف يدعم تمويل هذه الأنشطة. وسيعمل البرنامج على بناء قدرات الموظفين الميدانيين عن طريق تزويدهم بالخبرات التي تمكنهم من إجراء أفضل تقييم لكيفية مساعدة البلدان، سواء من خلال الأغذية أو النقد أو القسائم أو تحويل المعارف، وكيفية تطوير قدرات البلدان على نحو أكثر

فعالية. والتمست الأمانة مشورة المجلس حول ما إذا كان يتعين الحفاظ على المجموعة الاستشارية المعنية بتنمية القدرات التي اجتمعت مرة واحدة في أوائل 2010، وأيدت توصيته بتضمين تقرير الأداء السنوي تحديثات منتظمة عن تنمية القدرات، وتم تعديل قرار المجلس تبعاً لذلك.

## مسائل الموارد والمالية والميزانية

### استعراض الإطار المالي (2010/EB.2/6)

33- أوضحت الأمانة التغييرات في المادة الثالثة عشر-4 من اللائحة العامة والمادة 1-1 من النظام المالي، والتي سبق أن نوقشت بالتفصيل في مشاورات غير رسمية، موضحة أن تلك التعديلات كانت ضرورية لتمكين البرنامج من تطبيق وسائل التشغيلية الجديدة كما أشارت إلى أن النموذج التمويلي المقترح قد عزز المساءلة والشفافية وذلك بفصل الأنشطة غير السلعية ضمن المشروعات، والسماح، بصورة استثنائية، بتدفقات مالية مستقلة، وأيضاً بتعديل نموذج تمويل تكاليف الدعم المباشرة لتكون نسبة مئوية من تكاليف التشغيل المباشرة بدلاً من أن تكون نسبة من الحمولة الطنية.

34- وشددت الأمانة على أن المقترحات كانت بمثابة تعزيز للنموذج الموجود وليست بديلاً عنه، وذلك للتمكن من إدراج النظام الجديد في العمليات الجارية. وكان لتلك المقترحات تأثيرها في جعل تكاليف التشغيل المباشرة المتعلقة بالنقد والقوائم وأنشطة بناء القدرات والأنشطة الغذائية وتكاليف الدعم المباشرة، ممكنة التحديد بصورة مستقلة. وأشار إلى أن النصيحة التي قدمتها لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة بشطب مصطلح "تقديري" من تعريف حسابات التكاليف في المادة الثالثة عشر-4 من اللائحة العامة قد تم تنفيذها.

35- ورحب المجلس بالوثيقة وأعرب عن تقديره للمناقشات المستفيضة خلال سلسلة من المشاورات غير الرسمية حول هذا الموضوع. وتمت الموافقة، بحرارة، على تعزيز الشفافية والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد وإدخال طائفة واسعة من الوسائل في إطار النظام الجديد. وطلب توضيح فيما يتعلق بالقضايا التفصيلية المختلفة للمصطلحات وحول عناصر تكاليف التشغيل التي سوف تستخدم في حساب النسبة المئوية في تكاليف الدعم المباشرة. كذلك أثير سؤال حول ما إذا كانت تكاليف الرصد والتقييم قد أخذت في الحسبان. وطلب بعض الأعضاء تفاصيل حول أساليب رصد التأثير التي ستستخدم، وجدول زمني لتنفيذ المقترحات، ودعوا إلى إجراء استعراض للنظام الجديد في عام 2015 وتقديم تقارير منتظمة إلى المجلس، بصورة سنوية.

36- وأعدت الأمانة تأكيداً للمجلس بأن تقيماً لهذا النظام سوف يتم إعداده لعام 2015 وأن المجلس سوف يتلقى، بصورة منتظمة، تحديثاً حول مدى التقدم في التنفيذ. كذلك أوضحت الأمانة أن النهج الجديد قد حث على تقديم تبرعات للمشروعات ككل، بل وكان مرناً بما يسمح بتقديم التبرعات لأغراض خاصة بعينها. وفيما يتعلق بالجدول الزمني للتنفيذ، فقد بدأ العمل فعلاً لإعداده وتخضع العملية وتعديلات النظام للدراسة. وسوف يتم إدخال التعديلات بصورة تدريجية خلال ستة إلى تسعة أشهر، وستتجلى في خطة الإدارة للفترة 2012-2013. وكررت الأمانة الإشارة إلى أن نموذج التمويل قد تم تعديله، وليس استبداله، للتأكد من إدراجه في المشروعات قيد التنفيذ. وأشار إلى أن تكاليف الدعم المباشرة سوف تمول كنسبة مئوية من تكاليف التشغيل المباشرة وتتباين بحسب المشروعات

وتطبق على جميع المساهمات في أية مشروع. وأكدت الأمانة لأعضاء المجلس أن النموذج الجديد لن يمنع من إدراج تكاليف رصد وتقييم المشروعات في ميزانيات المشروعات.

### استعراض مرفق تمويل رأس المال العامل (2010/EB.2/7)

37- ذكرت الأمانة المجلس بأن المفاهيم المقدمة للموافقة عليها سبق أن نوقشت باستفاضة في مشاورات غير رسمية، وأبرزت تطور آليات التمويل بالسلف لدى البرنامج، مما قلل، بصورة ملحوظة، مهل تسليم المساعدات الغذائية. واشتملت المقترحات على: (1) تحويل احتياطي آلية سلف تغطية تكاليف الدعم المباشرة إلى احتياطي التشغيل بحيث ازداد إلى 92.2 مليون دولار أمريكي؛ (2) زيادة سقف مرفق تمويل رأس المال العامل إلى 557 مليون دولار أمريكي، وهو مما سيزيد معدل الاعتماد الذاتي المالي للبرنامج إلى 1:6 وهو مستوى متحفظ بالمقارنة مع المعدلات المستخدمة لدى المصارف.

38- ورحب المجلس بتعزيز الفعالية وتقصير مهل التنفيذ التي سوف تنجم عن المقترحات وحث الجهات المانحة على دعم النظام الجديد. وأبرز أعضاء المجلس ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة لإدارة المخاطر، وطالبوا بموافقتهم بتقارير منتظمة عن استخدام الآليات. وتساءل الأعضاء عن النسب المئوية التي ستخصص للخدمات المشتركة وسلف تكاليف الدعم المباشرة وللمخاطر المحتمل حدوثها من جراء معدل الاعتماد الذاتي المالي المقترح وهو 1:6. وأثيرت مخاوف إزاء أن التمويل بالسلف يمكن أن يصبح عامل دفع لمزيد من المشتريات الغذائية وبالتالي تقليل استخدام المزيد من الاستجابات التجديدية. وطلبت إيضاحات فيما يتعلق بعملية الموافقة فيما يخص مرفق تمويل رأس المال العامل. ولاحظ أعضاء المجلس أن من الأفضل تدعيم النظام بإتاحة مساهمات نقدية قابلة للتنبؤ في وقت مبكر من السنة التقويمية وحثوا البرنامج على دراسة آليات التمويل لدى المنظمات الأخرى للتعلم منها.

39- ووافقت الأمانة على تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس حول مدى التقدم في هذه المرافق مشيرة إلى أن مخاطر "عامل الدفع" سوف تكون في حدها الأدنى طالما أن المبرر القوي للاحتياجات يكون مطلوباً للحصول على التمويل بالسلف. ولاحظت الأمانة أن المزيد من الاتفاقات المتعددة السنوات سوف تجعل التنبؤ بالموارد أكثر دقة، الأمر الذي سوف يؤدي إلى زيادة الفعالية وتقليل مخاطر الآليات. كذلك فإن إدارة المخاطر سوف يستمر إدراجها في جميع العمليات. أما النسب المئوية المخصصة للخدمات المشتركة، كالبرنامج العالمي لتأجير السيارات وتقانة المعلومات والاتصالات، فسوف تكون في حدود 10 في المائة من المجموع.

### التحديث الثالث بشأن خطة البرنامج للإدارة (2010-2011) (2010/EB.2/8)

40- شددت الأمانة، في سياق عرضها للتحديث الثالث بشأن خطة البرنامج للإدارة (2010-2011)، على أن الزيادات في برنامج العمل تمثل مناقشات البرنامج وليس تعديلات فعلية في العمليات. فخلال عام 2010 ازدادت مناقشات البرنامج، لكن العمليات تراجعت في العديد من البلدان رغم أن بعض هذه التراجعات كانت نتيجة للعمليات المكتسبة وأخرى كانت بسبب عدم كفاءة التمويل والصعوبات التشغيلية. وإن التعديلات في صياغة خطة الإدارة سوف تعزز استيعاب الكيفية التي خططت فيها العمليات وحددت مصادر تمويلها.

41- وأعرب المجلس عن تقديره لما قامت به الأمانة من تحديث لبرنامج عمل البرنامج في ظل الأزمة العالمية المالية والغذائية. وأثنى المجلس على البرنامج على تحسين الكفاءة التشغيلية وحثه على مواصلة التماس الفعالية وتوسيع قاعدة الجهات المانحة ولاسيما في أوساط البلدان النامية والقطاع الخاص. وأعرب العديد من أعضاء

المجلس عن قلقهم إزاء اتساع الفجوة بين موارد البرنامج واحتياجاته التشغيلية ورحبوا بأنشطة لجنة التخصيص الاستراتيجية للموارد.

42- وحث المجلس البرنامج على بذل جميع الجهود الممكنة لتلبية احتياجات السكان الضعفاء رغم صعوبة التنبؤ بالتمويل وعدم معرفة الاحتياجات المتوقعة، كما حثه على الاستمرار في تأسيس تخطيطه الإداري على الاحتياجات المتوقعة بدلاً من تأسيسها على المساهمات. وسوف يساعد عقد حلقة دراسية في ديسمبر/كانون الأول 2010 في إيضاح الأساليب المستخدمة في تقدير الاحتياجات ووضع آليات البرمجة. كذلك حث المجلس البرنامج على توفير إطار تمويل من خارج الميزانية وعلى تقديم مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بتخفيضات التشغيل في البلدان غير المشمولة في التحديث.

43- وأكدت الأمانة للمجلس أن العديد من قضايا الإدارة المهمة التي أثيرت سوف تناقش بمزيد من التفصيل في الحلقة الدراسية القادمة. وقد عكست خطة الإدارة الاحتياجات التي أعربت عنها البلدان، لكن المصطلحات سوف يتم تحسينها لتعكس، على النحو الملائم، الاختلافات بين هذه الاحتياجات والمستوى التشغيلي. ففي العراق، استلزم العجز في التمويل تركيزاً على المستفيدين الأضعف، وفي الصومال، أدى النقص في إمكانية الوصول إلى تراجع العمليات.

44- وسوف يستمر برنامج عمل البرنامج يستند إلى الاحتياجات، باستثناء المشروعات الإنمائية، حيث أن مجموعة مخططة من الأنشطة التي تم الاتفاق عليها مع الحكومات لن يمكن تنفيذها بسبب قيود التمويل.

45- وتم تعديل مشروع القرار لكي يأخذ في الحسبان الملاحظات التي أثيرت أثناء مناقشات المجلس.

### التحديث الثاني بشأن إجراءات إدارة البرنامج في الصومال (2010/EB.2/9)

46- قدم المدير القطري في الصومال شرحاً لأوضاع التشغيل في البلاد مشيراً إلى أنه، بسبب انعدام الأمن على نحو خطير، فإن جنوب البلاد كان متعذراً الوصول إليه وهو ما يعني أن حصاده الجيد لا يمكن استغلاله، في حين أن إمكانات الوصول إلى الأرجاء الأخرى من البلاد كانت محدودة. ومع ذلك، فقد دأب البرنامج، حسب الإمكان، على تعزيز حضوره وكان يعتمد على بعض الأجهزة المحلية لتنفيذ بعض الأنشطة، حيث تقدم هذه الأجهزة المساعدات للمناطق التي يتعذر على البرنامج الوصول إليها. وتم تعديل البرامج لتتلاءم مع الحال على أرض الواقع. فالاستهداف، على سبيل المثال، خضع للتنقيح وكان التوزيع العام للأغذية محدود النطاق واستخدمت وسائل جديدة من قبيل نظام القسائم التجريبي للنازحين من المدن. وانخفض عدد المستفيدين مباشرة من 2.2 مليون إلى 1.2 مليون شخص نتيجة للعقبات أمام سبل الوصول إلى الجنوب وتحسن الحصاد. كذلك فإن الانتقال إلى إمكانات الوصول إلى مقديشو سبب مشاكل لوجستية لكن شحنات الأغذية كانت تسلم في إطار حماية حراسة بحرية عن طريق مومباسا وموانئ صغيرة في الصومال.

47- وأكدت اللجنة التوجيهية المعنية بالصومال أن توصيات المفتش العام لعام 2009 قد عولجت، وأعربت عن ارتياحها إزاء تحسن الإبلاغ وتتبع الأغذية والاستهداف. وعالجت البعثات التي أوفدت إلى الصومال المشكلات المتعلقة بالنواحي اللوجستية والرصد والتقييم وإدارة المخاطر وقضايا الموارد البشرية. وأشار إلى أن تحسينات قد أدخلت على البرمجة وإدارة المخاطر والرصد. وتم تحديد الحاجة إلى مزيد من الشراكات الموسعة. أما الوثائق

المتعلقة بالاتهامات التي وجهها فريق الرصد المعني بالصومال ضد البرنامج فقد تم تسليمها أخيراً وهي الآن قيد الاستعراض من جانب المفتش العام.

48- ورحب المجلس بالعرض العام واثى على شجاعة وتفاني موظفي البرنامج. وأشار الأعضاء إلى الحاجة إلى التأكد من الاستفادة من الدروس، الأمر الذي سوف يمكن البرنامج من استنباط الآليات للعمل بفعالية في مثل هذه البيئات العدوانية في المستقبل، وأعربوا عن موافقتهم على الإجراءات التي يجري تنفيذها لتحسين الإشراف وإدارة المخاطر. وطالب أعضاء المجلس بتفصيلات فيما يتعلق بالتعديلات التشغيلية والإدارية وبتوصيات المفتش العام المتعلقة محذرين من أن إسناد تنفيذ الأنشطة لمنظمات أخرى ينطوي على عنصر المخاطرة. كذلك كان هناك بعض القلق إزاء أن أعمال المراجع الخارجي كانت تتعرقل بسبب الافتقار إلى إمكانيات الوصول إلى الصومال. وأوصى أعضاء المجلس بأن يستتبط البرنامج استراتيجيته للاتصالات العامة للتأكد من أنه يحتفظ بمراقبة صورته وطالب الأمانة بأن تقدم تحديثات متواترة عن الأوضاع في الصومال، خصوصاً في ظل إمكانيات تدهور الأوضاع الغذائية والتغذوية بسرعة. وحث المجلس البرنامج على التأكد من استعداده لمواجهة الاحتمالات المقبلة.

49- ولاحظت الأمانة أن 22 توصية من التوصيات الـ 23 للمفتش العام قد عولجت، وأن القضية المتبقية تتعلق بالبرمجة في البيئات المتقلبة. ويجري حالياً تجميع البحوث المستفاد منها في ملخص واف لتكون مرجعاً في المستقبل. ووافقت الأمانة على أن تبقي المجلس على اطلاع كامل على التطورات وأن التقرير الوشيك للمراجع الخارجي سوف يغطي أيضاً العديد من تساؤلات المجلس.

50- وأعرب المدير القطري عن شكره للمجلس لما قدمه من ملاحظات ودعم منوها إلى أن المتعاقدين من الخارج قد خضعوا للتمحيص والرصد الكاملين وأن المعلومات المحدثة والدقيقة متوافرة عند الطلب. وأشار إلى أن مقايضة الأغذية فيما بين المستفيدين الفقراء ربما تعطي أفكاراً خاطئة. ويعكف البرنامج على إعداد المزيد من وسائل المساعدات المرنة لتلبية الاحتياجات بدقة أكثر وسوف يبدأ تنفيذ هذه الوسائل في أوائل 2011. واعتمدت أرقام المستفيدين، في جزء منها، على العقبات في إمكانيات الوصول وسوف تخضع للتنقيح في غضون ستة أشهر. ويدرك البرنامج خطورة التدهور السريع في الوضع الغذائي، وهو في صدد إعداد الخطط الاحترازية. وشكر المدير القطري المجلس على إدراكه لتضحيات موظفي البرنامج الذين تميز عملهم بالإجتهاد جراء التهديدات الأمنية المستمرة.

51- كذلك شكرت المديرية التنفيذية المجلس على مساندته وتقديره لعمل موظفي البرنامج. وأعربت عن الأسف إزاء الاضطرار إلى تنفيذ الرصد والتقييم من خلال طرف ثالث، لكن ذلك كان أفضل من عدم الرصد. واسترعت المديرية التنفيذية الانتباه إلى الاختلاف بين تحويلات الأغذية على سبيل المقايضة أو تحويلها بأسلوب جنائي، مشددة على أنه في حال ما إذا شارك موظفو البرنامج بالأسلوب الجنائي فإنهم يطردون من البرنامج بموجب سياسة "العقاب الصارم". وقد بذلت كل الجهود الممكنة للحفاظ على سمعة البرنامج.

## الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

52- لاحظ المدير الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، في العرض العام الذي قدمه، أن البرنامج يسعى إلى التوصل إلى رد متكامل على التحديات المتعددة الأوجه الماثلة في الإقليم، وهي الكوارث الطبيعية والأمراض،

والمشكلات النظمية مثل الجوع المزمن وانعدام الأمن الغذائي، والفوارق الاجتماعية البارزة، وأثار الانحدار المالي العالمي؛ وهي تحديات تفعل فعلها على وجه الخصوص في المناطق المكتظة بالسكان. ومن الصعب في غالب الأحيان الفصل بين احتياجات الطوارئ ومتطلبات الإنعاش والتنمية. ويعمل البرنامج بالتعاون مع الحكومات وعدد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى، ويضع خبرته تحت تصرفها لضمان وصول المساعدة إلى المحتاجين إليها بالسرعة القصوى. وتُثبت أساليب الشراء المحلي والشراء من أجل التقدم نجاحها في دعم السياسات الوطنية لتوفير فرص العمل، وذلك مثلاً في السلفادور، كما تساعد صغار المزارعين في مختلف أنحاء الإقليم على توسيع مساحة الأراضي المزروعة والمضي قدماً على طريق تحقيق قدر أوفر من الرخاء. وثمة أنشطة جارية لبناء القدرات، ولاسيما في أقل المناطق تقدماً مثل منطقة الأنديز، بغية خلق المزيد من الأصول المستدامة لكسب العيش. وتتمثل العقبة الرئيسية في معظم أعمال البرنامج في قلة الموارد المتاحة.

53- ورحب المجلس بهذا العرض لعمليات البرنامج، وسأل عن طبيعة استعدادات البرنامج لمواجهة ظاهرة النينيا المناخية الوشيكة. ولاحظ أعضاء المجلس الحاجة إلى توسيع قاعدة الجهات المانحة لضمان توافر التمويل للعمليات، وأوصوا بأن يستحدث البرنامج آليات للعناية بالمسائل الهيكلية المؤثرة على التغذية وانعدام الأمن الغذائي في الإقليم بغية توفير الأساس اللازم لتحقيق الاستقرار والاكتفاء الذاتي في المستقبل.

### تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في كولومبيا 105880 ورد الإدارة عليه (2010/EB.2/10)

54- عرضت مديرة مكتب التقييم التقرير الموجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في كولومبيا 105880. واستمع المجلس إلى أنه تم الوصول إلى 92 في المائة من المستفيدين، غير أنه لم يتوافر سوى نسبة 52 في المائة من كميات الأغذية المنتظرة بسبب قيود التمويل. على أن البرنامج استطاع عموماً تفادي حالات الانقطاع في خطوط الإمداد، كما تم الوفاء بالالتزامات إزاء النساء إلى حد كبير؛ وارتفعت معدلات الالتحاق بالمدارس، وتلقى المشردون داخلياً الغوث وأدرجوا في برامج الرعاية الحكومية، كما نجحت أنشطة الغذاء مقابل العمل في إنشاء أصول مجتمعية. وتتسم العملية بالكفاءة، ولو أن التنفيذ يتأثر بسبب مشكلات التدفق النقدي. وانكشفت معدلات انعدام الأمن الغذائي، غير أن العملية لم تخلف كبير أثر على الوضع التغذوي؛ وكانت الشراكات فعالة، وأمكن تعزيز سبل كسب العيش. ويتولى المكتب القطري العناية بتوصيات التقييم بغية زيادة الآثار غير المباشرة لأنشطة البرنامج.

55- ورحب المجلس بالعرض الإيضاحي، ولاحظ أن العديد من المشكلات المزعم معالجتها تتعلق بالنزاع الداخلي. ولاحظ الأعضاء بارتياح التحسن الذي يشهده الاقتصاد والحكم الوطني وأنه مع اكتساب الناس قدراً أكبر من الاعتماد على الذات فإنه تتوافر آفاق طيبة لمساندة التحسينات. وعبر المجلس عن ارتياحه لنجاح البرنامج في العمل بفعالية مع حكومة كولومبيا، وضمانه لسلامة الموظفين، وإرسائه للعديد من الشراكات المثمرة مع الوكالات الأخرى. وحث الأعضاء البرنامج على التماس التسليم المبكر للمسؤولية عن المشروعات المجدية والمستدامة وعلى دعم الملكية القطرية الكاملة، وعلى إدراج إدارة مخاطر الكوارث كجزء أصيل في كل المشروعات والمحافظة على قدرته على توفير المعونة الإنسانية بالنظر إلى تكرار الكوارث الطبيعية. والتُمسست إيضاحات بشأن أعداد المشردين داخلياً في المناطق الريفية والموارد المخصصة لمساندتهم. وتم التأكيد على الحاجة إلى استحداث نهج مبتكرة تتناسب مع الظروف المحلية كوسيلة لتحقيق استجابات كفوءة ومستدامة.



## الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

الزيادات في ميزانية الأنشطة الإنمائية – البرنامج القطري لتشاد (2010-2007) 104780  
(2010/EB.2/13)

الزيادات في ميزانية الأنشطة الإنمائية – البرنامج القطري لموريتانيا (2010-2003) 102090  
(2010/EB.2/14)

56- زوّد المدير الإقليمي المجلس بعرض عام عن التحديات الضخمة القائمة في إقليم غرب أفريقيا و عما حققه البرنامج من إنجازات في إقليم غرب أفريقيا، واستُهل ذلك بشريط مصور. ففي منطقة السهل الشرقي أدى انخفاض معدلات هطول الأمطار إلى عجز ضخم في حصيلة الحصاد مما تسبب في نقص غذائي حاد تجاوز العتبة التي تحددها منظمة الصحة العالمية لحالة الطوارئ. وبفضل القيادة الحكومية (ولاسيما في النيجر)، ودعم الجهات المانحة، والمستوى العالي من المساعدات التعاونية، فقد أمكن تفادي مجاعة كبرى؛ واستخدم البرنامج أدوات استجابة جديدة ونقذ عمليات شراء إقليمية. وتم فتح ممرات وصول جديدة ولو أن التسليم ظل تحدياً كبيراً في تشاد التي لا تطل على بحار. وعملت أنشطة النقد والقوائم على استكمال أنماط التغذية الشاملة وغيرها من الأنماط التقليدية. وأثبتت سلف التمويل فائدتها الجمة في تسليم الأغذية التي تمس إليها الحاجة خلال الموسم الأعرج، في حين نشأت مشكلات بسبب الافتقار إلى نظام للإنذار المبكر.

57- وبفضل الأفاق المحسنة لموسم الحصاد التالي، فقد خُفضت المتطلبات الغذائية، إلا أن الأمن الغذائي ما يزال مزعزجاً في بعض المناطق. وبالإضافة إلى ذلك فقد نُكبت مناطق في غرب أفريقيا بفيضانات واسعة، وتم تسليم المساعدات الغذائية وفقاً للاحتياجات المخصصة. واستعداداً للاستفتاء المقبل في السودان، فقد تم تحديث الخطط الاحترازية لكل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي حين أن الانتخابات في البلدان الأخرى قد سارت بسلاسة حتى هذا التاريخ، فإن من الضروري تنشيط الخطط الاحترازية إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك. ونتيجة الوضع المعقد في غرب أفريقيا، بما في ذلك فشل المحاصيل الناجم عن الجفاف والفيضانات، فإن الأمر يتطلب مواصلة تقديم المساعدة في الإقليم. ويجري عرض زيادات في ميزانيات مشروعات في تشاد وموريتانيا على المجلس التماساً لموافقته عليها.

58- وأثنى أعضاء المجلس على البرنامج لما حققه من نجاح في الإقليم، ولاسيما فيما يتصل بأنشطته الخاصة بالتلاميذ والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وأعربوا عن مساندتهم للزيادات في الميزانية بغية مواصلة تقديم الدعم الحاسم.

تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لتشاد (2009-2003) ورد الإدارة عليه (2010/EB.2/11)

59- اعتمد التقرير الموجز عن تقييم الحافظة القطرية لتشاد (2009-2003) منهجية جديدة للتقييم. وأشارت نتائج التقييم إلى أن البرنامج يتسق اتساقاً جيداً مع السياسات والأولويات الوطنية في تشاد، ولاسيما ما يتعلق منها بالتغذية المدرسية، غير أن الحافظة القطرية تعاني من انحراف وجهتها نحو اللاجئين. وتبين للتقييم أن معدلات سوء التغذية الحاد الشامل ما تزال عالية في صفوف سكان البلاد، وهو ما يتطلب انخراط البرنامج في أنشطة لاستقطاب تأييد

الحكومة لمعالجة هذه المشكلة وتعزيز الملكية الوطنية. كما كان البرنامج حسن الاتساق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وتمتع بشراكة ممتازة مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ غير أن من المحبذ النهوض بعلاقات الشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وبصورة عامة كانت أنشطة البرنامج الخاصة باللاجئين فعالة في إنقاذ الأرواح في تشاد، ولكن الاحتياجات التغذوية لمجموعات المشردين داخلياً والمجتمعات المحلية المضيفة لم تلق العناية الكاملة. كما كانت مستويات التمويل مناسبة ولكنها مُحابية لعمليات الطوارئ. والتزم المكتب القطري بعملية للاستراتيجية القطرية بغية معالجة المسائل التي تحد من أداء البرنامج. وسيتم استعراض إمكانيات إدماج الأنشطة لتحقيق التضافر كجزء من الجهود الجارية الناشئة عن عملية التخطيط الاستراتيجي.

60- وأعرب المجلس عن تقديره لما بذله البرنامج من جهد لإجراء التقييم وأثنى على نجاحه في أنشطة تقديم الأغذية في ميدان التعليم ومساعدة اللاجئين في ظل حالة أمن غذائي تُنذر بالخطر. وأقر الأعضاء بأن الحافظة تتسق مع الأوليات الوطنية والإجراءات الحكومية، غير أنهم حضوا على بذل المزيد من الجهود لتحديد احتياجات اللاجئين، والمشردين داخلياً، والمجتمعات المحلية المضيفة وضمان التوازن بينها. وأثيرت بعض الشواغل بشأن استراتيجية تسليم المسؤوليات والحاجة إلى أن تولي الحكومة أولوية متقدمة لمعالجة سوء التغذية الحاد؛ وجرى الحض على تعزيز التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى من خلال مجموعة الأمن الغذائي.

61- وردت الأمانة بأن تشاد تطرح تحديات متعددة معقدة، ولذا فإن الحاجة تدعو الآن إلى أطر برامجية مختلفة، ولكنها أشارت إلى أن اتساق الأنشطة سيحظى بالأولوية عند إعداد الاستراتيجية القطرية الجديدة. ومع تسوية التحديات الأمنية فإن من المأمول أن تكتسب الحكومة قدراً أكبر من ملكية الأنشطة الغذائية والتغذوية. وقد أنجزت بعثة لتقدير جدوى عمليات الشراء المحلية وسط الأسواق المتقلبة عملها للتو، ومن المنتظر اتخاذ قرار بهذا الشأن قريباً.

### مشاريع البرامج القطرية – بوركينا فاسو 200163 (2011-2015) (2010/EB.2/12)

62- أعرب المجلس، عند نظره في مشروع البرنامج القطري لبوركينا فاسو 200163 (2011-2015)، عن شكره للأمانة على التوثيق المفصل، وأبدى تأييده للأنشطة، وأكد على المستوى العالي من التنسيق اللازم في بلد يتلقى الدعم من العديد من الجهات الفاعلة الإنسانية. وبسبب الصدمات المناخية القاسية والتحديات الأخرى التي تواجه هذا البلد ذي الطابع الريفي عموماً، فإن بوركينا فاسو عانت من بطء وتيرة النمو، ومن ثم فإن البرنامج يتطلب أفقاً أوسع. وأبدى المجلس ارتياحه لالتزام الحكومة بمنح الأولوية للزراعة والأمن الغذائي، وسروره لأن البرنامج القطري يهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية، بما في ذلك قدرات صغار المنتجين والمجهزين. وقد اتخذت الحكومة بالفعل خطوات لمعالجة مشكلة نقص التغذية ومن واجب البرنامج أن ينهض باتساقه مع الجهود الوطنية. ويُعتبر اعتماد نهج أشد تركيزاً، يشمل حوار السياسات والمشتريات المحلية، عنصراً مهماً في تعزيز القدرات الوطنية.

63- وسأل أعضاء المجلس ما إذا كان بالمستطاع الحد من سوء التغذية المزمن بأنشطة تستغرق ثلاثة أشهر، وعن كيفية ترتيب الأنشطة من حيث الأولوية في ظل التمويل المحدود. ونصح الأعضاء بإبراز مسألة الملكية القطرية وتحسين اتساق الأنشطة مع جهود الإدارات المحلية والمنظمات الدولية غير الحكومية.

64- وردت الأمانة على ذلك بإيضاح طرق استفادة مشروع البرنامج القطري من الدروس المستخلصة من التعاون مع الحكومة على مدى عدة أعوام، بما يكفل ربط أنشطة البرنامج بما تقوم به الحكومة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى. وأشارت الأمانة إلى أنه تم التخطيط لأنشطة التغذية التي تستغرق ثلاثة أشهر لتتزامن مع الموسم الأعرج وفقاً لسياسة التغذية في البرنامج؛ وستستشار وحدة التغذية للتحقق من ذلك. ومن المزمع تنفيذ أنشطة للتنمية الريفية بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة، كما يجري إعداد استراتيجية لتعبئة الموارد بدعم من الحكومة. وبالنظر إلى حجم التمويل الملتزم به، فسيجري ترتيب أولويات الأنشطة لتحقيق الحصائل القصوى.

## الحافظة الإقليمية لجنوب وشرق ووسط أفريقيا

65- أشار المدير الإقليمي لجنوب وشرق ووسط أفريقيا في العرض العام الذي قدمه إلى أنه على الرغم من التحسينات التي طرأت في الآونة الأخيرة على أوضاع الأمن الغذائي في منطقة القرن الأفريقي فإن الحالة يمكن أن تتدهور في عام 2011 نتيجة للأنماط المناخية المتقلبة؛ وتتوفر لدى البرنامج وشركائه خطط جاهزة للطوارئ. وقد قدمت الحكومة الإثيوبية معلومات عن تسوية تحركات الأغذية وستقدم تقريراً نهائياً عن هذا الموضوع في نهاية السنة. ويجري العمل على تطوير نظم محسنة لتتبع الأغذية واللوجستيات وستكون مجهزة بوحدات نموذجية للتدريب. وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبرنامج على تعديل خطط الطوارئ لديهما للتمكن من مواجهة ما يُحتمل من تحركات المشردين في أعقاب الاستفتاء الذي سيجري في السودان؛ كما يعمل البرنامج مع المنظمتين الأخرين اللتين تتخذان من روما مقراً لهما على إدارة مخاطر الكوارث. وهناك آثار إيجابية تمخضت عن الشراء المحلي والشراء من أجل التقدم ونظام المستودعات المشتركة وهي تنعكس على الاقتصاد المحلي وتمكن البرنامج من وضع حلول للجوع وطنية المنشأ. وتستخدم أدوات مبتكرة للتصدي للجوع حيثما كان ذلك ملائماً: فمخططات النقد والقسائم تنفذ في نصف بلدان الإقليم، كما تجري عمليات تنمية القدرات لتحسين مرافق التخزين. ويجري العمل على وضع نهج مصممة لحالات بعينها لمعالجة نقص المغذيات الدقيقة، خصوصاً لدى الأطفال دون السنتين من العمر. ويجري العمل على تقديم الدعم الغذائي للمصابين الذين يستخدمون العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية في 16 بلداً. ويجري العمل على بناء الشراكات وتعزيزها مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا وجنوبها وغير ذلك من منظمات. وشكر المدير الإقليمي المانحين على مساهماتهم وأعرب عن أمله في استمرار ما يقدمونه من دعم.

### التقرير الموجز عن تقييم منتصف المدة للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لإثيوبيا 106650 (2010-2008) ورد الإدارة عليه (2010/EB.2/15)

#### الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش - إثيوبيا 106650 (2010/EB.2/19)

66- سلط تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في إثيوبيا 106650 الأضواء على الاتساق في النهج التي تأخذ بها العملية، وتوائمتها مع سياسات الحكومة وبرامجها ومع الأهداف الاستراتيجية للبرنامج، وعلى مرونة استجاباتها للمسائل الاقتصادية ولمسائل تغير المناخ. ومن الأمثلة على المرونة توسيع نطاق تغطية الإغاثة من مليون مستفيد

إلى سبعة ملايين مستفيد، وتنوع التوازن بين الغذاء والنقد في المكون الخاص ببرنامج شبكة الأمان الإنتاجية. كما اتسمت بالفعالية المكونات الخاصة بالإغاثة، وشبكة الأمان، وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وهناك حاجة إلى زيادة الاهتمام بتنمية القدرة على إدارة الأغذية وتحسين الاستهداف في المكون الخاص بالتغذية التكميلية الموجهة، وأشير إلى أن الوصول إلى النساء كان متبايناً بين المكونات، غير أن العملية الممتدة اتسمت بالفعالية عموماً. كما اتصفت بالكفاءة عملية "نقاط التركيز والتوزيع" اللوجستية في منطقة الصومال. أما الصعوبة الرئيسية فقد تمثلت في عدم تدفق الموارد بصورة متسقة إلى المستفيدين، مما أدى ببعض الأسر إلى اللجوء إلى استراتيجيات التكيف السلبية. ويجري العمل على معالجة توصيات التقييم.

67- ورحب المجلس بالعرض العام وبالملاحظات حول تقييم عملية إثيوبيا والزيادة في الميزانية. وأعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم للانخفاض في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ولزيادة عدد النساء في أدوار صنع القرار وللتعاون مع البرامج الحكومية، غير أنهم شددوا على الحاجة إلى إيجاد طرائق للتوريد تقلل من التأخيرات، وإلى آليات للاستهداف أكثر دقة. وأثنى أعضاء المكتب على نظام "نقاط التركيز والتوزيع" وحثوا البرنامج على مواصلة الابتكار، بأمر منها مثلاً استحداث مخططات النقد والقوائم حيثما كان ذلك ملائماً. وجرى الإعراب عن تحفظات على التقييم المقترح للأثر، وهو ما يمكن أن يخرج عن السيطرة إن كان هناك محاولة لتنفيذه على نطاق واسع للغاية، وأوصى بعض الأعضاء بتوجيه العناية إلى إبقاء عمليات البرنامج ضمن الولايات المحددة له. وطرح المراقبون عدداً من الأسئلة بخصوص طرائق التوريد، وأخطاء الإدراج، والحاجة إلى التآزر وإشراك السلطات المحلية وتحسين الرصد والتقييم.

68- واعتُبر أن الزيادة في الميزانية ملائمة، غير أن هناك حاجة إلى وضع نظم تمنع تشوهات في المعونة وتحسن من المساءلة. ورأى بعض الأعضاء أن استراتيجية الاستجابة لحالات الطوارئ تتطلب مزيداً من المناقشة وأن حجم الزيادة يثير القلق، غير أنهم قبلوا بأن عمليات المساعدة الغذائية في إثيوبيا تساعد على جعل ذلك البلد أكثر استقراراً واعتماداً على الذات. وعلق أحد المراقبين على الحاجة إلى إدراج السكان المحرومين من الأمن الغذائي وغير المؤهلين للمشاركة في مخططات المساعدة الحكومية.

69- وشكر نائب المدير القطري لإثيوبيا المجلس على تعليقاته والمانحين على مساهماتهم. وأوضح أن الترتيبات التعاقدية الجديدة التي تم الاتفاق عليها مع الحكومة ستساعد على تحسين أوقات التوريد، كما أن تحسين نظم الاتصالات سيؤدي إلى زيادة في دقة الإبلاغ عن النتائج. واعتُبر أن أخطاء الإدراج ستتراجع في إطار خطط تم الاتفاق عليها مع اليونيسف تدعو إلى وجود مزيد من المشرفين. وأشار إلى أن العمل جارٍ على استعراض الخطوط التوجيهية للرصد والتقييم ولتقدير المخاطر. وطمأن نائب المدير القطري أعضاء المجلس إلى أن البرنامج لم يوافق في الواقع على ما دعت إليه الحكومة من تقسيم فئات المستفيدين بين فئتي احتياجات البقاء واحتياجات سبل العيش. وأضاف أن المسائل الخاصة بتغير المناخ فهي تؤخذ بعين الاعتبار، من ذلك مثلاً في مشروع "مبادرة إدارة الموارد البيئية تمكيناً للانتقال إلى سبل أكثر استدامة لكسب العيش" وفي برامج التأمين ضد أحوال الطقس.

### مشاريع البرامج القطرية – زامبيا 200157 (2011-2015) (2010/EB.2/17)

70- فيما يتعلق بمشروع البرنامج القطري لزambia 200157، لاحظ أعضاء المجلس أنه سيساعد، بالتنسيق مع برامج الحكومة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على تعزيز الإنتاجية الزراعية والحد من تكلفة الجوع

في الاقتصاد، وحث البرنامج على العمل على توسيع قاعدة المانحين، وخصوصاً بين كيانات القطاع الخاص. وطُرحت أسئلة حول مشاركة الوحدة المعنية بالشؤون الجنسانية في عملية البرمجة وحول حجم مساهمة الحكومة. وجرى حث البرنامج على التوسع في ترتيباته للشراء المحلي وعلى توسيع نطاق مشاريع النقد والقوائم وبناء القدرات، غير أنه كانت هناك شكوك حول كفاية الموارد. وأوصى بعض الأعضاء بتوجيه مزيد من الاهتمام إلى المسائل الثقافية في تخطيط تدخلات المساعدة الغذائية. وطُلب التنسيق مع سلطات البلدان المجاورة لزمبابوي بهدف وضع استراتيجيات للتكيف مع ما ينتظر من فيضانات في وادي نهر زمبيسي. وطُلب توضيح حول الجوانب التغذوية للتغذية المدرسية، وتحديد أولويات المكونات، والتنسيق مع الوكالات الأخرى، واستراتيجية تسليم المسؤولية. وحث بعض الأعضاء البرنامج على ضمان إشراك سكان المناطق النائية المحتاجين في مشاريع المساعدة.

71- وشكر المدير القطري أعضاء المجلس على ملاحظاتهم، ولاحظ أن حساب عنصر الشؤون الجنسانية في العملية تقيده اعتبارات الحيز؛ وقال إن الاعتبار الثقافية ستعطي مزيداً من الاهتمام في وثائق البرنامج القطري المنقحة، كما سيجري التركيز بصورة أقوى في هذه الوثائق على الشراء المحلي. وأضاف إن البرنامج يشكل جزءاً من مبادرة "توحيد الأداء" وهي مبادرة متوائمة تماماً مع أولويات الحكومة. وأشار إلى أن العمل جارٍ على تعزيز تنمية القدرات وأن المكتب القطري يعمل فعلاً مع وكالات الأمم المتحدة على خطط الطوارئ وإدارة المخاطر لحوض نهر زمبيسي كله. وبيّن أن نظام المستودعات الموثوقة يساعد على الربط بين صغار المزارعين والأسواق وله آثار إيجابية على مراقبة الجودة. واعتبر في هذا السياق أن بورصة تبادل السلع الزراعية في زامبيا تشكل آلية مفيدة للتنسيق. وأعلن أن هناك مسعى للدخول في شراكات مع القطاع الخاص حيثما يمكنها أن تحسن الأثر وأن تساعد على تسليم المسؤولية. أما الوحدة المعنية بالشؤون الجنسانية فهي تشارك في تخطيط جميع البرامج لضمان تعميم الاعتبار الجنسانية فيها.

### الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية – البرنامج القطري لموزامبيق 104460 (2007-2010) (2010/EB.2/20)

72- فيما يتعلق بالزيادة في ميزانية البرنامج القطري لموزامبيق 104460، وافق أعضاء المجلس على الهدف المتمثل في مساعدة الحكومة لتصبح أكثر اعتماداً على الذات في مسائل الجوع والتغذية، وحثوا البرنامج على العمل لتحقيق التسليم المبكر للمسؤولية عن المكون الخاص بالتغذية المدرسية. على أنه كان هناك قلق من الاتجاه لوقف العمل بنظام المدارس الحقلية والحياتية لصغار المزارعين.

73- وأشارت المديرية القطرية إلى أن العمل جارٍ على تبني النهج المتعددة القطاعات باعتبارها ملائمة، غير أن الحكومة طلبت إلى البرنامج مواصلة برنامج التغذية المدرسية لمدة سنة واحدة لإفساح المجال أمام مزيد من تنمية القدرات بهدف تسليم المسؤولية. وأضافت أنه سيجري الربط بين الشراء المحلي وبرنامج التغذية المدرسية حيثما أمكن. ورداً على سؤال يتعلق بتركيز البرنامج القطري والعملية الممتدة، أوضحت المديرية القطرية أن البرنامج القطري يعالج لسوء التغذية المزمن في حين أن العملية الممتدة تعالج سوء التغذية الحاد، وأن ليس ثمة أي ازدواجية في الواقع.

## العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – جمهورية الكونغو الديمقراطية 200167 (2010/EB.2/21)

74- وافق المجلس على العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لجمهورية الكونغو الديمقراطية 200167، ملاحظاً الحاجة الماسة لزيادة عدد المانحين لضمان توفر التمويل الكافي. ولاحظ أعضاء المجلس أن التشديد على التنمية، وهو أساسي لمساعدة الناس على التخلص من قبضة الفقر المزمن، يمكن أن يؤثر على أهداف الاستجابة لحالات الطوارئ. وكان هناك تشديد على الحاجة إلى خيارات مستدامة تتعلق بالجوع والتغذية. كما أوصى الأعضاء بتوجيه مزيد من الاهتمام لتحسين مقترحات تسليم المسؤولية. وأشار في الملاحظات التفصيلية التي أدلى بها المراقبون إلى الحاجة إلى تحديد الدروس المستفادة، كما أشار فيها إلى المسائل الخاصة بالاستهداف، وعدد المستفيدين، وحجم الحصص المقدمة للعائدين، ومخاطر التوسع في المهمة بصورة تتجاوز الأهداف المحددة لها، ونسبة تكاليف الدعم إلى تكاليف الأغذية، وتكليف جهات خارجية بالرصد والتقييم.

75- ولاحظ المدير القطري أن عدداً من الشواغل التي أعرب عنها المجلس إنما يأتي من واقع الحالة على الأرض: فكثير من المناطق تقع خارج نطاق سيطرة الحكومة؛ وهناك قيود كبرى تحد بقوة من إيصال المساعدة الإنسانية لأسباب الاعتبارات الأمنية في مناطق شاسعة حيث توجد مجموعات مسلحة مسؤولة عن أعمال العنف المستمرة، وهي تستهدف النساء في كثير من الأحيان؛ كما أن أسعار الأغذية والنقل مرتفعة جداً بسبب عدم توفر الأمن وعدم وجود الطرقات، مما يقلل من خيارات التوريد. ورداً على تعليقات محددة، لاحظ المدير القطري ما يلي: (1) العمل جار على دراسة خيارات القسائم؛ (2) لا يُستصوب الأخذ بالمشاريع النقدية نظراً لتفشي انعدام الأمن؛ (3) يمكن أن يرتبط انعدام الأمن الغذائي بمسألة توفر الأغذية أو بعدم القدرة على الوصول إليها، وذلك رهناً بالمنطقة المعنية؛ (4) تُبذل كافة الجهود الممكنة لحماية النساء، غير أن هذا الهدف يصعب تحقيقه في منطقة مساحتها 2.3 مليون كم<sup>2</sup>؛ (5) يتأثر التوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين بالطبيعة الخطرة للعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويكون تعيين الموظفين فيها يتم على أساس عدم مرافقة الأسرة لهم؛ (6) يجري تعلم الدروس وتطبيقها، غير أن الأوضاع على الأرض أميل للتغير السريع؛ (7) تتحمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسؤولية كبيرة في مجال أرقام اللاجئين، وهذه الأرقام على أكثر ما يمكن من الدقة في ضوء الظروف الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ (8) تشكل الحاجة إلى مرافقة عسكرية لإيصال المساعدة الإنسانية عائقاً كبيراً؛ (9) يعتبر الشراء المحلي هدفاً يستحق الثناء لكن واقع الحال هو أن الفوائض لا تتوفر إلا في بعض الأماكن وأن التوريد سيكون باهظ التكلفة، الأمر الذي يفسر ما يظهر من خلل في التوازن بين تكاليف الدعم وتكاليف الأغذية؛ (10) يتوقع من طرائق التوزيع الجديدة أن تمكن البرنامج من الوصول إلى مزيد من الأطفال دون الثانية من العمر على النحو المخطط له. واختتم المدير القطري ملاحظاته معرباً عن تقديره للمساهمات التي قدمها المانحون.

## العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – زيمبابوي 200162 (2010/EB.2/22)

76- فيما يتعلق بالعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في زيمبابوي 200162، وافق أعضاء المجلس على الانتقال إلى المساعدة الغذائية المتجدد في تنفيذ مشاريع النقد والقسائم التي تشكل ربع المشروع، وطلبوا مزيداً من التفاصيل حول نهج تسليم المسؤولية المقترح والتقسيم بين فئتي المتأثرين بانعدام الأمن الغذائي المزمن وانعدام الأمن الغذائي في حالات الطوارئ. وأعرب أعضاء المجلس عن شعورهم بالتشجيع لما وجدوه من تركيز على استدامة حلول الجوع والتغذية ومن تنسيق في النهج الذي يأخذ به البرنامج والحكومة والشركاء. وعبر أعضاء المكتب عن القلق إزاء مقترحات الدعوة إلى التمويل على مستوى المجموعات: فالمجموعات ليست هيئات اعتبارية ويمكن للمانحين

أن يفقدوا سيطرتهم على تبرعاتهم. وطلبت توضيحات حول طرائق تنمية القدرة المتوخاة. وأعرب بعض الأعضاء عن شواغل تتعلق بكون الميزانية البالغة 251 مليون دولار أمريكي غير واقعية في ضوء احتمالات التمويل الفعلي. وحذر المراقبون من التداخل مع عمليات منظمة الأغذية والزراعة والوكالات الأخرى، وطلبوا توضيحاً لتحليل الأمن الغذائي كما طلبوا تحديد الأرقام المستهدفة في برنامج دعم العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية.

77- ولاحظ المدير القطري أن هناك نظاماً فعالاً للتشاور يجري تنفيذه: فقد أدت الاجتماعات الشهرية مع الشركاء إلى تنسيق قوي وإلى تحديث المعلومات بصورة دورية. وقد اتفق المكتب القطري والمنسق المقيم على أن التمويل على مستوى المجموعات ليس بالخيار الممكن أو المقبول. ويجري بصورة فعالة تخفيض حجم العمليات نتيجة لما أجري من تقديرات، وأعرب المدير القطري عن ثقته بأن حجم الميزانية التنفيذية المقترحة له ما يبرره. وأوضح أن تحليل الأمن الغذائي يستند إلى جميع البيانات المتوفرة، بما فيها الأرقام التي تقدمها لجنة تقدير هشاشة الأوضاع في زمبابوي. وأشار إلى أن تدخلات النقد والقسائم سيجري توسيع نطاقها إذا سمح بذلك التمويل المتاح. ويعمل البرنامج مع منظمة الأغذية والزراعة واليونيسف ضمن مجموعة ناشئة للأمن الغذائي: فالتنسيق ممتاز بين الوكالات ولا يمكن التعرض لأي تداخل. وثمة مجال لإدخال تحسينات في مكون مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، على أن جودة الخدمات أخذة في التحسن. وأوضح أن البرنامج عضو في مجموعة الصحة التي تعمل على اعتماد طرائق جديدة للاستهداف ترمي إلى تحسين عملية تحديد المستفيدين.

## الحافظة الإقليمية للسودان

78- افتتح المدير الإقليمي للسودان ملاحظاته منوها إلى حادثتين جديدتين تتعلقان بالأمن هما: اختطاف أعضاء طاقم الطائرة المروحية التي تعمل مع خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية، الذين ما زالوا محتجزين وركاب إحدى العربات الذين اختطفوا في شمال دارفور ثم أفرج عنهم. ثم أُرِدِف مشيراً إلى الإقرار بدعم المجلس لأعمال البرنامج في السودان وأنهى على تفاني موظفي البرنامج هناك. ورغم التحديات، فقد تمكن البرنامج من الوصول إلى المستفيدين في المناطق دون استخدام الخدمات الجوية للطوارئ، واستطاع أن يخفض التكاليف بنحو 30 في المائة، وأن نحو 30 مليون دولار أمريكي من تلك الوفورات قد تم استخدامها في دعم البرنامج في تشاد.

79- وما تزال الأوضاع الإنسانية في دارفور بالغة التعقيد حيث أن الافتقار إلى سبل الوصول والتهديد والاختطاف يعيقان عمل الرصد وقد قام البرنامج بتسليم المسؤولية عن العديد من عمليات التوزيع إلى منظمات غير حكومية وهو يقوم الآن بالتوزيع بصورة مباشرة على أقل من 250 000 مستفيد بعد أن كان هذا الرقم قد وصل إلى 1.5 مليون شخص في عام 2009. واستناداً إلى تقديرات الأمن الغذائي، فقد اتخذت القرارات لتخفيض حصص الطوارئ في دارفور بنسبة 50 في المائة، وفي الوقت نفسه، زيادة التغذية المدرسية والغذاء مقابل العمل والغذاء من أجل إنشاء الأصول. ويقوم البرنامج حالياً بتدقيق وتحديث جميع قوائمه الخاصة بالمستفيدين من المرشدين داخليا وهي عملية سوف تكتمل في عام 2011. ويركز البرنامج حالياً على ترشيد عملياته في ضوء الحصاد الممتاز الذي يتوقع أن يتحقق في شمال السودان وجنوبه، كما يعمل البرنامج على إنشاء مزيد من شبكات الأمان وتقليص عمليات التوزيع العام للأغذية.

80- وفي شرق السودان، التي تعد أعلى مناطق البلدان من حيث معدلات نقص التغذية، بدأت السلطات المعنية باستلام المسؤولية عن العديد من الأنشطة. وأخذ البرنامج يتحول نحو مزيد من التدخلات الفنية مع الاحتفاظ بتغذية اللاجئين وأنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول والغذاء مقابل العمل والبرامج التجريبية في مجال النقد والقوائم. وفي المناطق الثلاث، فإن مساعدات البرنامج للمشردين داخليا كانت تقدم بصورة رئيسية من خلال عمليات التوزيع العام للأغذية بالإضافة إلى بعض أنشطة الغذاء مقابل العمل، حيثما كان ذلك ممكنا. وهناك خطة لتنفيذ برنامج للقوائم لصالح 1.2 مليون شخص من المشردين داخليا والمزارعين المقيمين في شمال دارفور. أما في جنوبي السودان، فتعمل الحكومة على زيادة مسؤولياتها إزاء البرامج التي شرع بها البرنامج. ويسعى البرنامج إلى إيجاد مزيد من الشركاء من المنظمات غير الحكومية في تلك المنطقة ليدعم تركيزه على تغذية الأطفال دون الثانية من العمر والتغذية المدرسية وبناء القدرات للنظرء الحكوميين. واستند التخطيط الاحترازي للبرنامج لاستفتاء يناير/كانون الثاني 2011 إلى التصور الأسوأ بوجود 1.5 مليون مشرد. وقد توقع البرنامج أن تكون لديه أغذية في مراكزه المتقدمة وحصص لمدة شهر واحد متقدمة في أعماق الميدان باستخدام التمويل بالسلف. وقد انخفض عدد المستفيدين المشمولين بعملية الطوارئ لعام 2011 من 10.7 مليون شخص إلى 6.5 مليون شخص.

### تقرير موجز عن تقييم عملية الطوارئ في السودان 107600 ورد الإدارة عليه (2010/EB.2/23)

81- قدمت مديرة مكتب التقييم التقرير الموجز عن تقييم عملية الطوارئ 107600 التي استفاد منها حوالي 96 في المائة من المستفيدين حسب الخطة في دارفور، وهي نسبة تثير الإعجاب، على الرغم من أنه قد تم تمويل 78 في المائة منها فقط وإقصاء المنظمات غير الحكومية من المنطقة. وقد استطاع البرنامج إنجاز ذلك بفضل التمويل الأساسي المتاح ومقدرته على سد الفجوة التي خلفها إقصاء المنظمات غير الحكومية رغم أن ذلك كان باهظ التكاليف ومنع البرنامج من تنفيذ البرامج الأخرى المزمعة. كذلك فقد أعيق قياس نتائج عملية الطوارئ باستخدام مؤشرات البرنامج التي لم تكن، على أية حال، ملائمة للأوضاع. وجاءت أخطاء إدراج المستفيدين واستبعادهم نتيجة لعدم تحديث قوائم المستفيدين وتحسن حالة الأمن الغذائي للذين كانوا في السابق مشردين داخليا والذين تمكنوا من إنشاء سبل جديدة لكسب العيش. وأشار التقييم إلى مقاومة المجتمع المحلي للتثبيت من المستفيدين باعتبار أن ذلك يمثل تهديدا للنسيج الاجتماعي داخل مخيمات المشردين داخليا وحولها. وأضافت أن عملية الطوارئ باهظة التكاليف بسبب صعوبة البيئة وبعد المسافات ومخاطر الأمن، ومع ذلك، فقد تم تخفيض التكاليف.

82- وأشارت الأمانة، في سياق إيجازها لرد الإدارة على توصيات التقييم، إلى أن البرنامج سوف يزيد مساعداته للسكان الأضعف وذلك، أساسا، من خلال التوزيع العام للأغذية كما سيعمل على زيادة الأصول وتوسيع نطاق الأغذية التكميلية وتقليص مشاركته في التوزيع المباشر.

83- ورحب المجلس بالتقييم وبجهود الأمانة لمعالجة القضايا المثارة، وأثنى على الأداء الممتاز للبرنامج في السودان في مواجهة التحديات الخطيرة، بما في ذلك، معالجة أمر التثبيت من المستفيدين. وأعرب المجلس عن إعجابه، بوجه خاص، لما تحققت من تخفيضات في التكاليف، وأعرب الأعضاء عن أملهم في رؤية جهود ونتائج مماثلة في البلدان الأخرى التي يعمل فيها البرنامج. وطلب الأعضاء توضيحا إزاء التخفيضات في أعداد المستفيدين ولاسيما تلك التي تجلت في تسليم المسؤوليات للحكومة وللشركاء الآخرين. وعلى الرغم من أهمية الاستدامة والفعالية التكاليفية، فقد طلب بعض الأعضاء ما إذا كانت التخفيضات في التكاليف قد أثرت على الأمن الغذائي للمستفيدين. أما أنشطة البرنامج في المناطق التي لم تعد تواجه أزمة، فيجب أن تتركز على دعم جهود التنمية



المحلية. وأبرز الأعضاء أهمية آلية التمويل بالسلف، التي تمت الموافقة عليها مؤخراً، لضمان تمكن البرنامج من إطعام السكان في الوقت المناسب.

84- وطلب الأعضاء مزيداً من المعلومات عن كيفية استخدام نظام رصد الأمن الغذائي لتلافي أخطاء الإدراج والاستبعاد، وعن كيفية استخدام الطرائق الأخرى، بما في ذلك عمليات توزيع النقد والقوائم على نطاق واسع، لتلبية الاحتياجات. وأشار إلى ضرورة أن تتضمن التقييمات المقبلة مزيداً من المعلومات حول الحماية والقضايا الجنسانية ومقارنة الفعالية التكاليفية للأنشطة الغذائية وغير الغذائية.

85- وشدد المدير الإقليمي، في رده على هذه النقاط، على التزام البرنامج بتحسين الاستهداف ونوه إلى أن نظام رصد الأمن الغذائي يشتمل على مسح فصلي للأسر وتستخدم نتائجه في تحديد الحصص الغذائية، مضيفاً بأن التخفيض في الحصص لم يؤثر، بصورة سلبية، على الأمن الغذائي، وأن جودة المحاصيل أسهمت في تقليص أعداد المستفيدين. ويتوقع البرنامج شراء 100 000 طن متري من الذرة البيضاء في السودان، مما يخفض تكاليف النقل بما يصل إلى 20 في المائة. كما أن استخدام القوائم، حيثما أمكن، سيساعد في خفض آخر في التكاليف. وقد انخفضت التكاليف بفضل تحسن الكفاءة لدى المنظمات غير الحكومية الشريكة، بما في ذلك، عن طريق استخدام عدد أقل من الموظفين الدوليين. كما يعمل البرنامج على شغل أكبر عدد ممكن من الوظائف بموظفين قطريين.

86- وأكدت مديرة مكتب التقييم أن التوصية بتقليص الحصص أريد منها أن تكون بديلاً عن إجراءات التثبيت من المستفيدين، ولذا فهي لم تعد صالحة. وأضافت أن المكتب يعتزم تقديم موجز عن قضايا الحماية لكي تتمكن أفرقة التقييم في المستقبل من تغطية هذه القضية على نحو أكمل. ويتضمن تقرير التقييم الكامل المزيد من التفاصيل المتعلقة بالقضايا الجنسانية.

## الحافظة الإقليمية لآسيا

87- بين المدير الإقليمي استجابة البرنامج لحالة طوارئ الفيضانات في باكستان التي قدمت المساعدات إلى 3 ملايين مستفيد في أغسطس/آب 2010 والذين ارتفع عددهم إلى 6 ملايين في سبتمبر/أيلول. وتتركز جهود البرنامج حالياً حول إعادة بناء سبل كسب العيش وتحسين سبل الوصول إلى فرص اجتماعية اقتصادية من خلال الاستمرار في تقديم الإغاثة إلى 1.3 مليون شخص وفي الوقت نفسه توزيع مجموعات لوازم العودة على نحو 6 ملايين شخص خلال نوفمبر/تشرين الثاني 2010. ويحتاج المستفيدون إلى المساعدة لإعادة بناء القرى والبنية التحتية. وإضافة إلى ضحايا الفيضان هؤلاء، فإن البرنامج يساعد أيضاً نحو 1.3 مليون من المشردين داخلياً معظمهم في شمال غربي باكستان.

88- أما في المناطق الأخرى من الإقليم، فإن حكومة الفلبين تتولى قيادة الاستجابة للإعصار المداري، حيث يقوم البرنامج بتوزيع الأرز والبسكويت العالي الطاقة والقوارب والمولدات. وفي ميانمار، قدمت المساعدات في أعقاب الإعصار من خلال عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش وعملية طوارئ أطلقت مؤخراً؛ وقد أنشأ البرنامج مراكز لوجستية لدعم سائر الوكالات الإنسانية. وأظهرت التقديرات أن عدد المستفيدين من الاستجابة سوف يتزايد ليصل إلى 200 000 شخص. وقد أدى انفجار أحد البراكين وحدث زلزال في إندونيسيا إلى نزوح 300 000 شخص حيث مثلت مشاكل الإصحاح والصحة شواغل رئيسية. وكانت الحكومة فعالة في تسليم المساعدات الغذائية وطلبت

من البرنامج تقديم الدعم اللوجستي وبعض التغذية التكميلية للأطفال. وكذلك أنشأ البرنامج مراكز للمساعدات الإنسانية ومستودعات متنقلة.

89- وتركزت الخطط المقبلة للمكتب الإقليمي لآسيا على الاستعداد لمواجهة الطوارئ والتصدي لها بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لخطة الاستعداد لإقليم آسيا والمحيط الهادي. ويتمثل الهدف هنا في إنشاء مراكز لوجستية بالسرعة القصوى في مستهل أي عملية للطوارئ، فضلاً عن تنفيذ أنشطة تشمل التدريب في مجال اللوجستيات لأغراض الطوارئ، وإجراء تمرين لإدارة الكوارث باستخدام المحاكاة تختبر في إندونيسيا. وسوف تقدم أربعة بلدان في الإقليم استراتيجيات قطرية جديدة في عام 2011.

### تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لنيبال ورد الإدارة عليه (2010/EB.2/24)

### الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية – البرنامج القطري لنيبال 100930 (2010-2002) (2010/EB.2/27)

### العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش – نيبال 200152 (2010/EB.2/28)

90- قدمت مديرة مكتب التقييم تقريراً موجزاً عن تقييم الحافظة القطرية لنيبال. وقد جاء هذا التقرير متفقاً تماماً مع الأولويات الوطنية واحتياجات السكان حتى عام 2008، لكن يتعين على البرنامج أن يتواءم من جديد مع احتياجات الإنعاش فيما بعد الصراع، بما في ذلك تحسين المواءمة مع تغيير استراتيجية الحكومة. ومما أعاق البرنامج اقتناره إلى التمويل المتعدد السنوات اللازم لتنفيذ أنشطة استعادة سبل كسب العيش. ووجد فريق التقييم أن أنشطة التغذية التي يقوم بها البرنامج لم تستخدم على النحو الأقصى، وأنه يفضل رؤية تآزر لمشاركة المستفيدين في أكثر من برنامج واحد بدلاً من تركيز اهتمامه على تلافى دعمهم بأكثر من نشاط واحد. وأضافت أن عمل البرنامج يتأثر بالنزاعات والاضطرابات المدنية والمظاهرات ووعورة الأراضي، مما يمثل تحدياً لتسليم الأغذية بكفاءة وفي الوقت المناسب. فأنشطة الغذاء مقابل العمل تجاوزت التوقعات من حيث الحصائل المتحققة. كذلك فإن تنمية القدرات في مجالات تحليل الأمن الغذائي بمشاركة البرنامج والشركاء والحكومات كانت إيجابية. وتفاوتت مشاركة المرأة تبعاً للأنشطة البرمجية، مع تحقيق نتائج إيجابية في مجال دعم تعليم الفتيات.

91- وأفادت الأمانة أن توصيات التقييم قد أدمجت في مسودة الاستراتيجية القطرية التي اكتملت تقريباً وتجري معالجتها من خلال تنقيح أنشطة البرنامج وإجراءات المكاتب القطرية.

92- ثم عرض المدير الإقليمي الزيادة في ميزانية البرنامج القطري لنيبال الذي سيمدّد لعام واحد كي يتمشى مع دورات التخطيط الحكومي وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية. وتستجيب عملية ممتدة جديدة للإغاثة والإنعاش للاضطرابات السياسية المتواصلة وللزيادات في أسعار الأغذية التي تسبب في زيادة بنسبة 14 في المائة في عدد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي مقارنة بعددهم في عام 2008. وهي تستهدف المناطق التي ينتشر فيها انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع.

93- ورحب المجلس بالتقييم ورد الإدارة عليه. واعتبر أن توسيع الحكومة لأنشطتها المتعلقة بالتغذية المدرسية أمر إيجابي، في حين أثرت شواغل حيال إمكانية استدامة بعض إنجازات البرامج القطرية. ووافق الأعضاء على تعزيز سبل كسب العيش للسكان وعنصر النقد الهام في البرامج القطرية لكنهم تساءلوا عما إذا كان الإنتاج الوطني من

الأغذية كافيًا لخطط الأمانة لتطبيق مبادرة الشراء من أجل التقدم والتغذية المدرسية باستخدام المنتجات المحلية. كما شجعوا البرنامج على مواصلة استكشاف إمكانيات إنتاج البسكويت المقوى محليًا وتعزيز قدرات الإنتاج المحلي.

94- وفيما يتعلق بالعملية الممتدة للإغاثة ولإنعاش، لاحظ أعضاء المجلس أنها تأخذ في حسابها توصيات التقييم وسياسات الحكومة، ولاسيما بتركيزها على الحد من سوء التغذية المزمن، لكنهم أعربوا عن شكوكهم إزاء بعض مؤشرات أداء العملية، إذ أن تحقيق مشاركة المرأة بنسبة 80 في المائة في مراكز اتخاذ القرار يبدو مبالغاً فيه، في حين أن حصيلة الحد من سوء التغذية لدى الأطفال لم تكن طموحة بالقدر الكافي. وأوصى الأعضاء بإعطاء الأولوية لإدارة المخاطر والتخطيط الاحترافي مع الأخذ في الحسبان الكوارث التي تتكرر في البلاد. كما رأى بعض الأعضاء أن التركيز على المعونة الغذائية يمكن أن يكون عائقاً لنمو السوق وتحسين التسيير والإدارة وحثوا البرنامج على استخدام النقد كلما كان ذلك ممكناً. أما بشأن مكون التغذية، فيتعين على البرنامج أن يكون شفافاً وواضحاً إزاء تحديد المنتجات التي توزع حيث يمكن قياس تأثيراتها والمقارنة فيما بينها. وأشار إلى ملاحظة التقييم حول الفرص الضائعة بشأن التوفيق فيما بين البرامج القطرية وأنشطة العملية الممتدة. وطلب المجلس معلومات فيما يتعلق بإشراك الأقليات العرقية في أنشطة البرنامج في نيبال.

95- وأكد المدير القطري لنيبال لأعضاء المجلس، أن المكتب القطري قد أخذ في حسابها، عند السعي لزيادة المشتريات المحلية، إلى تجنب التسبب في رفع الأسعار خصوصاً في المناطق ذات الفوائض الضئيلة. وفي أعقاب الحصاد الرديء، طلبت الحكومة من البرنامج أن لا يشتري الأرز محلياً، على سبيل المثال. ونظراً لأن النساء يمثلن غالبية القوة العاملة الزراعية، فإن إشراكهن في جميع الأنشطة الإنمائية المحلية وفي اتخاذ القرارات أمر يحظى بالأولوية. وأضافت أن البرنامج يتحول صوب نهج أكثر توجهاً نحو التنمية ويركز على تنمية القدرات. وتبذل الجهود، حالياً، لنقل القدرات القوية لرصد وتقييم الأمن الغذائي من الفريق القطري التابع للبرنامج إلى الحكومة. وقد أعار البرنامج أحد موظفيه إلى هيئة التخطيط الوطنية لتعزيز الحوار في مجال السياسات. أما الأموال التي جاءت من منحة قدمها البنك الدولي لوزارة التنمية المحلية فقد تم تحويلها لاستخدامها في أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول. وفيما يتعلق بالأقليات، فإن المكتب القطري يسعى لتكثيف أنشطته وفق أوضاع هذه الأقليات وذلك إذا كانت لا تمتلك أراض زراعية مثلاً. ويؤثر استمرار الاضطراب السياسي على تنسيق الجهود، على الصعيدين المحلي والقطري، ولاسيما عندما لا يتم إقرار ميزانيات الحكومة أو إنفاقها في الوقت المناسب. ويخطط المكتب القطري للعمل أكثر مع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك العمل مع منظمة الأغذية والزراعة على تحسين الإنتاج من المحاصيل الأساسية والعمل على إيجاد مصادر بديلة للدخل لتقليص عدد المحتاجين وذلك، مثلاً، من خلال إنتاج المحاصيل الدوائية.

## الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية – البرنامج القطري لبنغلاديش 104100 (2010-2007)

(2010/EB.2/25)

96- عرض المدير الإقليمي الزيادة في ميزانية بنغلاديش لجعل البرنامج القطري يتمشى مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد اشتمل البرنامج القطري على أكبر مكون لتوزيع النقد في البرنامج ومقداره 30 مليون دولار أمريكي وهو يوفر مثلاً للوكالات الأخرى لتتعلم منه. ويركز هذا البرنامج، بصورة رئيسية، على التغذية ودعم التغذية المدرسية ودعم التغذية في المدارس الحكومية وشبكات الأمان الاجتماعية.

97- وقد وافق المجلس على الزيادة بعد مناقشات موجزة وجهت الانتباه إلى الشراكة الشديدة الفعالية بين البرنامج وحكومة بنغلاديش.

### الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية – المشروع الإنمائي لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية 100781 (2010/EB.2/26)

98- تهدف الزيادة في ميزانية المشروع الإنمائي لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وهو مشروع للتغذية المدرسية، إلى جعل مشروع البرنامج يتمشى مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد تبنت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مشروع التغذية المدرسية الذي ينفذه البرنامج، كبرنامج وطني الملكية يتلقى دعماً من أموال مبادرة المسار السريع للبنك الدولي. وسوف يقدم البرنامج الدعم الفني وبناء القدرات والبدء في مشروعات التغذية المدرسية في مناطق جديدة لجعل البرنامج الحكومي يشمل البلاد بأسرها. وقد خطط المكتب القطري لإدخال جميع مشروعاته ضمن الاستراتيجية القطرية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في عام 2011.

99- ووافق المجلس على الزيادة بعد مناقشات موجزة تم خلالها الترحيب بربط هذه الزيادة بالتمويل من مبادرة المسار السريع. وأوضح المدير الإقليمي أن المستفيدين البالغين من المشروع هم أسر الأطفال الذين يتلقون حصصاً منزلية وأولياء الأمور والأشخاص الآخرين الذين ساعدوا في بناء مطابخ المدارس ومستودعاتها لصالح البرنامج.

100- ووجهت الأمانة انتباه المجلس إلى أن بنغلاديش وجمهورية لاو يمثلان نموذجين للتسليم الفعال للمسؤوليات، وأن حكومتي البلدين تستندان في التغذية المدرسية وبرامج شبكات الأمان الاجتماعية فيهما، إلى ما يقدمه البرنامج.

### العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – باكستان 200145 (2010/EB.2/29)

101- أشار المدير الإقليمي، في عرضه العام، إلى أن البرنامج أراد استخدام طائفة من الوسائل في باكستان، من بينها الغذاء من أجل الإغاثة من الطوارئ، وإنعاش المشردين داخلياً، ودعم التعليم، وبرامج الغذاء مقابل العمل، والبرامج القائمة على النقد، لتحفيز الأسواق المحلية وتعزيز الانتعاش، وذلك بهدف معالجة انعدام الأمن الغذائي الحاد والمزمن لتوطيد الاستقرار الاجتماعي. وفي الأجل المتوسط، تقضي الخطة بدمج عملية الطوارئ المتعلقة بالفيضانات في العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش، باستخدام الإجراءات الأكثر ملاءمة للاستهداف والمساعدة.

← مداخلة السيدة Valerie Amos، نائب الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات

#### الطوارئ

102- قدمت المديرية التنفيذية المتكلمة السيدة Valerie Amos، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالة الطوارئ في منظومة الأمم المتحدة، وهو دور قيادي حاسم في مجال الاستجابة الإنسانية في الأمم المتحدة. وأثنت المديرية التنفيذية على السيدة Amos لدخولها السلس في منظومة الأمم المتحدة، الأمر الذي أسفر فعلاً عن مشاركتها في بعثات لمواجهة حالات الطوارئ في باكستان والنيجر والسودان. وتحدثت السيدة Amos عن أهم التحديات التي تواجه المجتمع الإنساني كالتوسع العمراني ونمو السكان والهجرة وتغير المناخ وحالات الطوارئ الممتدة. وفي هذا السياق، أوضحت أن المجتمع الإنساني يحتاج إلى التركيز على الأزمنة الضخمة والكوارث المتعلقة بالبيئة والأزمات البطيئة الظهور التي تحدث في العديد من أنحاء العالم التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. إضافة إلى ذلك، فقد تحدثت عن ثلاثة مجالات سوف تكون محور دورها في منصبها الجديد وهي: 1) التنفيذ: التأكد

ليس من سرعة الاستجابة فحسب بل التأكد أيضا من إيلاء الاهتمام الكافي للاستعداد وإدارة المخاطر؛ (2) المناصرة: التأكد من توجيه الدعم ليس للمسائل المالية فحسب بل وأيضا التفكير في السياسات وبناء تأييد دولي للعمل الإنساني؛ (3) إدارة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: ضمان إدارة صارمة للمكتب وتوفير مجموعة المهارات المناسبة لموظفيه لإيجاد الثقة لدى الجهات المانحة والشركاء بأن التنسيق فعال.

103- وأعرب المجلس عن تقديره لمداخلة وكيل الأمين العام. وطلب الأعضاء معرفة رأيها فيما إذا كانت هناك فجوات يمكن تحديدها في النظام الراهن، ملاحظين أنه يجب إيجاد الطرق لمعالجة الأزمات القابلة للتنبؤ وهشاشة الأوضاع وذلك بتحسين سبل الحد من مخاطر الكوارث والاستعداد لمواجهةها وتمكين المجتمعات المحلية من مواجهة الصدمات. وأبدى المجلس تطلعاته لإجراء حوار حول القضايا المتعلقة بذلك، من خلال مثلا، لجنة الأمن الغذائي العالمي. ووافق المجلس بالإجماع على وجوب أن يتميز العمل الإنساني دوما بالنزاهة والاستقلال عن التأثير السياسي.

104- وأشارت السيدة Amos، في إجابتها على ملاحظات أعضاء المجلس، إلى أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأغذية والزراعة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، تعكف على دراسة إمكانيات إيجاد تنسيق أفضل في نظام المجموعة وإصلاح النموذج الراهن للمساعدات الإنسانية. ولمعالجة الأزمات الممتدة، يجب إيجاد الطرق لتعزيز الاستعداد وإدارة المخاطر وتنمية القدرات، باستخدام التمويل من مصادر منها الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ. وحثت السيدة Amos البرنامج على الإصغاء إلى الأفكار التي يقدمها موظفوه في الخطوط الأمامية والتأكد من أنه يحافظ على قدراته للاستجابة بسرعة وعلى نطاق واسع لتلبية الاحتياجات الناشئة ولدعم أعمال الأمم المتحدة اعتمادا على ما لديه من إمكانيات لوجستية وقدرات أخرى خاصة.

105- وفيما يتعلق بباكستان، أقر أعضاء المجلس بضخامة حجم المشكلات التي عولجت وحثوا جميع الجهات المانحة على تقديم المساهمات لضمان استمرار العمليات. وأثنى أعضاء المجلس على فعالية موظفي البرنامج وموظفي الجهات الشريكة في باكستان. كذلك أثنى المجلس على التنسيق والتجديد والتنوع والمرونة في العملية الممتدة وانسجامها مع سياسات الحكومة. وأيد أعضاء المجلس، بوجه عام، فكرة دمج عملية الطوارئ والعملية الممتدة لكنهم أوصوا بإجراء مشاورات مستفيضة مع الشركاء المعنيين ومع المستفيدين للتأكد من أن البرنامج الناتج عنهما يلبي احتياجات الإغاثة والإنعاش في الأجل الطويل. وطلب بعض أعضاء المجلس إيضاحات حول استراتيجية تسليم المسؤوليات والجدول الزمني ونسبة المساعدات المخصصة لمختلف المكونات. كذلك أوصوا بوجوب تعزيز تقديرات الاحتياجات بهدف تقليل أخطاء الإدراج والاستبعاد وتوسيع تدخلات النقد والقوائم ومعالجة متطلبات تنمية القدرات. كذلك أوصى العديد من الأعضاء بالحاجة إلى تحديد أولويات للمكونات في ضوء عقبات التمويل المحتملة. واقترح القيام بتنفيذ تحليل هشاشة الأوضاع وتسجيل المستفيدين من قبل أجهزة غير حكومية لضمان النزاهة، كما أشير إلى وجوب إيلاء مزيد من الاهتمام للقضايا الجنسانية وقضايا الاستعداد لمواجهة الكوارث. كذلك تم التنويه إلى الحاجة إلى تغطية متكافئة لجميع مجالات التشغيل. وكان هناك قلق إزاء الخسائر في المحاصيل الناجمة عن الفيضانات حيث تلزم البذور لزراعة محاصيل مارس/آذار 2011 للحيلولة دون تكرار ظاهرة انعدام الأمن الغذائي. وتعهد عدد من الوفود بتقديم مزيد من الدعم لعمليات البرنامج في باكستان.

106- وأعرب المدير القطري في باكستان عن شكره لأعضاء المجلس لما أبدوه من ملاحظات ولثنائهم على موظفي البرنامج. ونوه إلى أن البرنامج كان رئيساً لبرنامج "توحيد أداء الأمم المتحدة" المعني بإدارة مخاطر الكوارث

والذي يهدف إلى تعزيز القدرات القطرية والاستفادة من الفرص، من قبيل الخبرات المكتسبة من كوارث الفيضانات الأخيرة. ويعمل البرنامج مع الشركاء على وضع خارطة طريق بشأن تدخلات الإنعاش وتسليم المسؤوليات في نهاية المطاف. وأولى اهتمام خاص للتغذية وتنوع الغذاء المترافق مع الدعم الصحي والتعليمي وجعل سبل كسب العيش أكثر توجهاً نحو ضمان الأمن الغذائي. واعتبرت عمليات التغذية المدرسية ضرورية لعكس اتجاه التسجيل في المدارس الآخذة في الهبوط والمساهمة في خطط بشأن برنامج حكومي جديد. واستند الاستهداف على تحليل مستقل للاحتياجات وتوازن دقيق لأخطاء الإدراج والاستبعاد، حيث لا يوجد ربط مع الأرقام الحكومية. ولاحظ المدير القطري أن الاحتياطات الغذائية الأسرية، التي فقدت في الفيضانات، وصلت إلى تكلفة غذائية ضخمة على شكل مشتريات إضافية، ترافق معها تضخم الأسعار. وتجري عمليات تحليل السوق بهدف تنفيذ برامج النقد والقسائم، حسب الاقتضاء. كذلك فإن التركيز على التدخلات الغذائية يأخذ في الحسبان حقيقة أن برامج النقد لم تعالج الاحتياجات الغذائية الضرورية. وأشار إلى أن هدف المكتب القطري يتمثل في استخدام الوسائل الصحيحة في المكان الصحيح. وتتواصل تنمية القدرات بالتعاون مع 40 شريكا من شركاء البرنامج، ولاسيما المنظمات غير الحكومية المحلية التي تتمتع بقدرات قوية في العمل مع المجتمعات المحلية والتي تتلقى أحيانا الدعم لهاكلها التنظيمية وضوابطها.

### العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – سري لانكا 200143 (2010/EB.2/30)

107- فيما يتعلق بسري لانكا، أشار المدير الإقليمي لآسيا إلى أنه ما زال هناك 25 000 من المشردين داخليا في المخيمات و60 000 آخرين يعيشون لدى أسر مضيقة، موضحاً أن الهدف يتمثل في مساعدة العائدين وإنعاش سبل كسب العيش في المناطق التي تضررت من النزاعات، وإحياء القدرات الزراعية بشأن محصول مارس/آذار وإقامة شبكات أمان تغذوية للأهالي والأطفال. ودعا المدير الإقليمي إلى توفير التمويل لضمان تنفيذ العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش بكاملها.

108- وأثنى أعضاء المجلس على تفاني موظفي البرنامج، وأعربوا عن ارتياحهم للتركيز على الإنعاش والتنسيق السليم والاتساق مع البرامج الحكومية. كما أثنوا على استخدام الوسائل الابتكارية، كمبادرة الشراء من أجل التقدم، ونهوا بالخدمات اللوجستية التي يقدمها البرنامج. وأثيرت تساؤلات حول الكيفية التي يتم بها إحصاء المستفيدين لتقليل أخطاء الإدراج والاستبعاد، وتبعات ذلك على درجات استهلاك الأغذية. وأشار كذلك إلى الحاجة إلى مزيد من السرعة في إزالة الألغام في مناطق النزاعات. وشدد أعضاء المجلس على أهمية الإسراع بإعادة تسجيل الوثائق، من قبيل مستندات الملكية، لتمكين المزارعين والصيادين من إعادة إنشاء سبل معيشتهم في أماكنهم الأصلية. وشدد أعضاء المجلس على الحاجة إلى إعلام الجهات المانحة بتأثير المساعدات الغذائية العينية على الأسواق وتقييم تأثير مشروعات النقد مقابل العمل التي تديرها منظمات أخرى على عمليات الإنعاش التي ينفذها البرنامج. كذلك تم التنويه إلى أهمية الاستهداف وتحديد الأولويات نظرا لقيود التمويل المحتملة. وأشار إلى وجوب وضع إطار زمني لتسليم المسؤوليات في نهاية المطاف، والاهتمام بالقضايا المتعلقة بتحليل الاحتياجات، ونطاق المساعدات القائمة على النقد، والاستهداف المستقل، وتنمية القدرات.

109- وأعرب المدير القطري لسري لانكا عن شكره للجهات المانحة لما قدمته من مساهمات ونوه إلى أن التدخلات الغذائية قد تم تنفيذها في معظم الحالات بسبب تعذر الوصول لجزء كبير من الأراضي الزراعية ولم يكن هناك حصاد في الشمال إلا ما ندر لأكثر من سنة. وفي ظل هذا الوضع المتغير، فستطبق الطرائق القائمة على النقد

والقسائم حسب الاقتضاء. وفي جميع الحالات، فإن البرامج تستند تماما إلى الأدلة. وتم التأكيد على عدم وجود ازدواج في عدّ المستفيدين وأن رقم 371 000 مستفيد دقيق. وأوضح المدير القطري أن درجة استهلاك الأغذية البالغة 35 تشير إلى مستوى مقبول وأن الدرجة التي تقل عن 21 تشير إلى استهلاك ضعيف. كذلك أشار إلى أن عملية إزالة الأغلام تسير على قدم وساق لكن هناك عوائق مرتبطة بالطقس. أما المستفيدون الذين يحظون بالأولوية فهم المشردون داخليا في المخيمات والذين يعيشون لدى أسر مضيفة.

## الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط ووسط آسيا وشرق أوروبا

110- أبرز المدير الإقليمي أهم أنشطة البرنامج في إقليم الشرق الأوسط ووسط آسيا وشرق أوروبا التي تشمل طائفة من الأوضاع بدءا من بلدان متوسطة الدخل ذات اقتصادات نامية إلى جيوب من الفقر المدقع وتعرض لكوارث ونزاعات متكررة. فتزايد أسعار الأغذية وما رافقها من الندرة في الأغذية جعلت الحكومات تتخذ إجراءات قصيرة الأجل، لكن محدودة قدرتها الشرائية أثرت على الخدمات الاجتماعية التي تقدمها، كما اضطر البرنامج لزيادة نفقاته بسبب ارتفاع أسعار السلع. وأضاف أن تبادل المعلومات بين المكتب الإقليمي والشركاء، بما في ذلك الجهات المانحة، حول التحديات التي يواجهها الإقليم قد أسفرت عن مزيد من الأموال لصالح أنشطة البرنامج. وهناك شراكات مهمة مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمجتمعات المدنية والقطاع الخاص في كافة أرجاء الإقليم. وتقوم الحكومات بتنفيذ برامج شبكات الأمان، في حين يركز البرنامج على بناء القدرات الوطنية والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته وزيادة الفعالية بما في ذلك عن طريق المساعدات الفنية لتعزيز إدارة سلسلة الإمدادات لدى الحكومات. وكانت مصر أول بلد في الإقليم تجعل تقوية الأغذية سياسة وطنية. كذلك فإن التغذية المدرسية التي ينفذها البرنامج في 9 بلدان استفاد منها 1.9 مليون طفل وذلك بشراكة كاملة مع الحكومات. واستهدفت برامج التغذية المدرسية الجديدة في أرمينيا وطاجيكستان تحسين الالتحاق بالمدارس وسوف تسلم مسؤوليات هذه البرامج للحكومات عند اكتمالها.

111- كما أن المساعدات التي يقدمها البرنامج في كافة أرجاء الإقليم تعين البلدان على التوجه نحو السلام والاستقرار. وقد قدم البرنامج مساعدات لإنقاذ الأرواح لفائدة 530 000 شخص بعد العنف الذي شهدته قيرغيزستان حيث أن يعاني الضعفاء من تزايد انعدام للأمن الغذائي خصوصا في فصلي الشتاء والربيع. كذلك استفاد من برامج النقد والقسائم 156 000 مستفيد في ستة بلدان كما تم إدراج مكون موسع للنقد مقابل العمل في العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في العراق، في حين شرع البرنامج في اليمن بإعداد دراسة للسوق لتحديد المناطق التي يمكن أن تكون فيها المساعدات النقدية ملائمة. كذلك فإن التغذية المدرسية التي يقدمها البرنامج في الأرض الفلسطينية المحتلة قد أبطت معدلات الحضور في المدارس عند مستويات ما قبل الأزمة. ويهدد نقص التمويل أحد البرامج التي تهدف إلى تقديم الزيت النباتي ولكنه يمكن الفتيات في الاستمرار في تعليمهن.

## تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش للأرض الفلسطينية المحتلة 103871 ورد الإدارة عليه (2010/EB.2/31)

### العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش - الأرض الفلسطينية المحتلة 200037 (2010/EB.2/33)

112- عرضت مديرة مكتب التقييم تقريراً موجزاً عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش للأرض الفلسطينية المحتلة الذي يركز على الأنشطة في الضفة الغربية. وخلص التقييم إلى أن التوزيع العام للأغذية كان ملائماً لكنه قد لا يكون الخيار الأكثر فعالية، ذلك لأن الأغذية كانت متاحة في الأسواق. وهكذا، فإن عمليات التوزيع العام للأغذية قد تجاوزت أعداد المستفيدين المزمعة في 2008 و2009، لكن المكونات الأخرى كانت أقل نجاحاً. كما أشار التقييم إلى عدم تكافؤ في التوازن بين الجنسين بوجه عام، وإن كان أفضل قليلاً في الأنشطة المدرة للدخل. وتستلزم أنشطة الغذاء مقابل العمل مزيداً من دعم المنظمات غير الحكومية. ومن جهة أخرى، فإن ضعف الإطار المنطقي للعملية الممتدة وتحديات بيئة العمل تجعل الرصد أمراً صعباً.

113- وأبرزت الأمانة رد الإدارة على توصيات التقييم الأربع والعشرين. وقد استهدفت العملية الممتدة الجديدة تعزيز التكيف في الأجل الطويل من خلال الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب. وسوف يواصل المكتب القطري التوسع في شراء الأغذية وتجهيزها محلياً، حيثما أمكن، كما أنه يعكف على إنشاء سلسلة إمدادات تعمل بالكامل بصورة آلية. ومن المتوقع أن يتحسن نقص التمويل بفضل آلية التمويل بالسلف ومن خلال استقطاب التأيد للحد من القيود التي تعرقل إمكانية الحصول على التمويل. ويعمل المكتب القطري على تحسين اقتسام المعلومات والإطار المنطقي.

114- وأشاد أعضاء المجلس بالدور الثمين الذي يضطلع به البرنامج في الأرض الفلسطينية المحتلة وجهوده لسد الفجوات في تمويل هذه الأنشطة. وشددوا، في سياق مناقشتهم للبلدان لدعم جهود البرنامج في الأرض الفلسطينية المحتلة، على أن الخطر الكامن في انقطاع خطوط الإمدادات يمكن أن يقضي على الإنجازات التي تحققت فعلاً. وأكد عدد من الأعضاء على الأسباب الأساسية الكامنة وراء الكثير من انعدام الأمن الغذائي والفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة، إذ أن المشكلة تتمثل في القدرة على الحصول على الأغذية وليس في توافرها. وحث الأعضاء البرنامج والمجتمع الدولي للدعوة لوضع حد نهائي للحصار مع الأخذ في الحسبان الآثار التي لحقت بالأوضاع الإنسانية. ورحب الأعضاء بالتحول من التوزيع العام للأغذية إلى نهج القسائم والمشتريات المحلية في العملية الممتدة الجديدة وأبرزوا أهمية بدء خطط تسليم المسؤوليات بأسرع ما يمكن والتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمركزي للإحصاء الفلسطيني.

115- ورحبت المديرة التنفيذية، أثناء المناقشة، بوزيرة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية، التي طالب بعض الأعضاء بإعطائها فرصة خاصة للمشاركة. والوزارة شريكة للبرنامج منذ عام 1994. وفي إطار إصلاحات شبكة الأمان الاجتماعية الجديدة، فقد نفذ عدد من التحسينات في الاستهداف والتنفيذ وفقاً لتوجيهات الوزارة، مما ساعد البرنامج في استهداف أشد المجموعات ضعفاً وزيادة تركيزه. كما أوضحت الوزارة أهداف الوزارة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقالت إن التخفيف من وطأة يمثل الأولوية من خلال الإغاثة وإيجاد بيئة مواتية يمكن فيها للأسر الفقيرة أن تساهم في الأنشطة التي توفر لها النقد وتولد لها الدخل وتساعد البلاد.



116- وأوضحت المديرية القطرية للأرض الفلسطينية المحتلة أن عمليات توزيع القسائم يجري إدخالها بصورة تدريجية لأنها تمثل أسلوباً جديداً للبرنامج ولشركائه التنفيذيين، حيث بلغ مجموع ميزانية القسائم 10 ملايين دولار أمريكي، ثم ارتفع إلى نحو 40 مليون دولار أمريكي في إطار العملية الممتدة الجديدة. كما أن الاستمرار في توزيع الأغذية العينية أمر مهم، بسبب تقلب السوق ولأن الأسعار عرضة للزيادة. وأضافت أن من الأقل تكلفة على البرنامج أن يزود الأسر بالأغذية بدلاً من قيام هذه الأسر بشراء الأغذية نفسها. وهكذا، فإن العمل الوثيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية، بما في ذلك الأعمال المتعلقة بتطبيق أسلوب جديد، من شأنه أن يسهل تسليم المسؤوليات للسلطة الفلسطينية. وفي إطار التصدي للمشكلات السابقة فيما يخص نوعية الأغذية، وبخاصة دقيق القمح، يعكف البرنامج حالياً على استيراد الحبوب وضمان مراقبة الجودة في تحويلها إلى دقيق. وقد تحسن الاستهداف بفضل استخدام الصيغة غير المباشرة لاختبار القدرات التي تم تطويرها بالتعاون مع الحكومة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، وهي تخضع لتتقيح متواصل. وأضافت أن المكتب القطري يواصل العمل على تحسين مؤشرات. وتمثل الشراكات محور العملية الممتدة الجديدة بما في ذلك في مجال تقييم الأمن الغذائي وتلبية احتياجات مجتمعات البدو. ويشمل مكون التغذية المدرسية، في إطار العملية الممتدة الجديدة، مناطق تخضع لقيود صارمة على الحركة. أما الخطط بشأن غزه بعد عملية الطوارئ الراهنة التي انتهت في ديسمبر/كانون الأول 2010، فسوف تستند إلى تقييم للأوضاع في ذلك الوقت.

### العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – اليمن 20038 (2010/EB.2/34)

117- عرض المدير الإقليمي العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لليمن التي كانت ابتكارية وجيدة الاستهداف وتتضمن استراتيجية لتسليم المسؤوليات للحكومة والشركاء في عام 2012.

118- ورحب المجلس بهذه العملية الممتدة ودعمها الواسع للجياح ومكون التغذية القوي فيها. وقد شعر الأعضاء بالخطر جراء النقص الشديد في التمويل وناشدوا الجهات المانحة بسد هذه الفجوة لبلد يكابد شدة الضعف وعدم الاستقرار. وأشار إلى أن مكون النقد والقسائم كان مهماً، لكنه يلزم إجراء تحليل دقيق قبل تطبيق هذه الإجراءات في مناطق جديدة. وأعرب الأعضاء عن قلقهم إزاء الاستدامة وتسليم المسؤوليات. وأشار البعض إلى مخاطر الفساد وتساءلوا عن احتمال إمكانية تسليم المسؤوليات بحلول عام 2012. كذلك أشار إلى أن على البرنامج أن يصمم نموذجاً للاستجابة لحالات الطوارئ في اليمن. وحث الأعضاء البرنامج على التواصل مع الوكالات الأخرى العاملة في اليمن لتلافي مخاطر ازدواجية الجهود.

119- وأكد المدير القطري، في سياق رده على القضايا المثارة، للمجلس أن الاستهداف استند إلى مسح شامل للأمن الغذائي، أظهر أن اللاجئين والمشردين داخلياً ليسوا وحدهم الذين يحتاجون إلى المساعدة. وسوف تعطى الأولوية للمناطق التي يعاني أكثر من 15 في المائة من سكانها من انعدام شديد في الأمن الغذائي. وأظهر مسح حديث للسوق أن النقد والقسائم يمكن استخدامهما فقط في مناطق قليلة. وفي عام 2011، سينفذ البرنامج، بالتوازي مع العملية الممتدة، نشاطاً نقدياً تجريبياً يترافق مع مكون قوي للتقييم. وسوف يتيح التحليل تقدير نسبة التوزيعات النقدية التي يرجح تحويلها إلى مشتريات غير غذائية، وسوف يكون ذلك مفيداً لجميع الشركاء في اليمن. ويتوقع المكتب القطري أن تكون لديه فكرة واضحة عن جدوى التوزيعات النقدية في نهاية العام. وقد استند تسليم المسؤوليات في عام 2012 إلى شبكة الأمان في حالة الطوارئ التي يتوقع توسيعها في نهاية 2011 بعد العمل مع البنك الدولي

والشركاء الآخرين على توسيع أنشطة صندوق الضمان الاجتماعي. ويوجد مراقبون ميدانيون في جميع عمليات توزيع الأغذية وهناك أيضا رصد ما بعد التوزيع.

### المشروعات الإنمائية – طاجيكستان 200173 (2010/EB.2/32)

120- عرض المدير الإقليمي المشروع الإنمائي لطاجيكستان الذي يقدم دعماً غذائياً لمرضى السل وأسرههم. ورحب المجلس بالمشروع الإنمائي الذي يقدم خدمات للمحتاجين الذين يصعب الوصول إليهم اعتماداً على التدخلات الأخرى مع الإشارة إلى أن العديد من مرضى السل هم المصدر الرئيسي لدخل أسرهم. ووافق الأعضاء على الارتباطات الوثيقة مع استراتيجية مكافحة السل لدى الحكومة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. ومع أنه من المستبعد أن يجري تسليم المسؤوليات في السنوات التالية، فإن على البرنامج أن يدرس سبل تنمية القدرات من أجل تسليم المسؤوليات في المستقبل.

121- وأكدت المديرية القطرية أن الصندوق العالمي قدم موارد مالية للمرضى الذين يمثلون ثلث المستفيدين، في حين أن البرنامج قدم دعمه لأفراد أسرهم، وأنه ليس من المجدي تنفيذ النقد والقوائم في هذا المشروع، لكن يمكن النظر في استخدامهما مستقبلاً في الدعم المتوسط والطويل الأجل لمرضى السل. ويغطي المشروع البلد بأكمله لأن الحكومة لا تخصص إلا ميزانية ضئيلة جداً للصحة.

## المسائل التنظيمية والإجرائية

### برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2011-2012) (2010/EB.2/35)

122- عرضت أمينة المجلس برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين الذي تستعرضه هيئة المكتب في اجتماع من اجتماعاتها ويقدم إلى المجلس للموافقة عليه مرة كل عام. وأشار إلى أن الوثيقة لم تتضمن حتى الآن بعض البنود التي طلبت في الاجتماع الأخير لهيئة المكتب، من ضمنها وثائق بشأن الحماية، ودورة وضع السياسات، والحد من مخاطر الكوارث.

123- وتركزت المناقشات حول الوثائق التي يرغب أعضاء المجلس في إدراجها أو إحالتها إلى دورات أخرى، فضلاً عن المطالبة بأن تعيد الدورة العادية الثانية لعام 2011 جدولها الزمني لتتوافق مع عطلة إسلامية رئيسية.

124- وردا على النقاط التي أثرت، أوضحت الأمانة أن دور البرنامج في المساعدات الإنسانية سوف يدرج في التقرير السنوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وأن السياسات والبرامج القطرية يتم التركيز عليها عادة خلال الدورة السنوية. وتمت الموافقة على أن تعرض ورقة سياسة التغذية وورقة سياسة الوقاية في الدورة العادية الأولى لعام 2012، بينما تؤجل الوثيقة المتعلقة بالكفاءة إلى الدورة العادية الثانية لعام 2011، مع إضافة سياسة بشأن الحد من مخاطر الكوارث، إلى الدورة السنوية لعام 2011. كما ستعرض التحديثات المتعلقة بتعاون البرنامج مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها سنوياً في كل دورة عادية ثانية للمجلس. أما مواعيد الدورة العادية الثانية لعام 2011 فسيتم تغييرها. كما طلب أعضاء المجلس تحديداً عن إسهام البرنامج في تحقيق

الأهداف الإنمائية للألفية، وثيقة بشأن تحليل التكاليف والفوائد لشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات (ونجز 2).

## المسائل الأخرى

### الإطار الموحد لسياسات البرنامج

125- اقترح بعض أعضاء المجلس تنقيح هيكل وثيقة "الإطار الموحد لسياسات البرنامج" بحيث يكون تراتب الوثائق وعلاقتها ببعضها البعض أكثر وضوحاً وحذف الوثائق أو القضايا الملغاة. ووافقت الأمانة على مناقشة شكل الوثيقة مع المجلس قبل تقديم الإطار الموحد للعام المقبل.

## الملحق الأول

### القرارات والتوصيات

#### اعتماد جدول الأعمال

اعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال بالصيغة التي تم اقتراحها.

8 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

#### تعيين المقرر

وفقاً للمادة الثانية عشرة من اللائحة الداخلية، عين المجلس السيد Esteban Pagaran (الفلبين، القائمة بـ) مقررًا للدورة العادية الثانية لعام 2010.

8 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

ستنفذ الأمانة القرارات والتوصيات الواردة في هذا التقرير في ضوء مداوات المجلس، والتي سترد نقاطها الأساسية في ملخص أعمال الدورة.

#### القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

##### 2010/EB.2/1 ملاحظات افتتاحية من المديرية التنفيذية

أحاط المجلس علمًا بعرض المديرية التنفيذية. وسترد النقاط الرئيسية للعرض بالإضافة إلى تعليقات المجلس في ملخص أعمال الدورة.

8 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

#### قضايا السياسات

##### 2010/EB.2/2 سياسة البرنامج إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

وافق المجلس على "سياسة البرنامج إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز" (WFP/EB.2/2010/4-A).

8 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

### 2010/EB.2/3 سياسة الكشف للدول الأعضاء عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات

وافق المجلس على "سياسة الكشف للدول الأعضاء عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات" المعدلة (WFP/EB.2/2010/4-B/1/Rev.1). وطلب إلى الأمانة وضع سياسة شاملة للرقابة، بما في ذلك الآثار المترتبة على الميزانية، تمثيلاً مع أفضل الممارسات المتبعة في الأمم المتحدة، بما يشمل أحكاماً وإجراءات لإطلاع الدول الأعضاء على جميع التقارير الداخلية. ويجب أن تقدّم سياسة الرقابة، على أقصى تقدير، إلى الدورة السنوية لعام 2011.

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.2/2010/5(A,B,C,D,E)/2 و WFP/EB.2/2010/4(B,C)/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.2/2010/5(A,B,C,D,E)/3 و WFP/EB.2/2010/4(B,C)/3).  
11 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

### 2010/EB.2/4 سياسة برنامج الأغذية العالمي لمكافحة التديس والفساد

وافق المجلس على "سياسة برنامج الأغذية العالمي لمكافحة التديس والفساد" (WFP/EB.2/2010/4-C/1). كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.2/2010/5(A,B,C,D,E)/2 و WFP/EB.2/2010/4(B,C)/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.2/2010/5(A,B,C,D,E)/3 و WFP/EB.2/2010/4(B,C)/3).  
8 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

### 2010/EB.2/5 خطة عمل لتنفيذ عناصر تنمية القدرات وتسليم المسؤوليات في الخطة الاستراتيجية للبرنامج 2008-2013

رحب المجلس بوثيقة "خطة عمل لتنفيذ عناصر تنمية القدرات وتسليم المسؤوليات في الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2008-2013)" (WFP/EB.2/2010/4-D) وطلب من الأمانة ضمان أن يتم الإبلاغ على نحو منتظم عن الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها بموجب خطة العمل هذه كجزء من تقرير الأداء السنوي في البرنامج.  
8 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

### مسائل الموارد والمالية والميزانية

#### 2010/EB.2/6 استعراض الإطار المالي

وافق المجلس على التعديلات المدخلة على المادة الثالثة عشرة-4 من اللائحة العامة والمادة 1-1 من النظام المالي المدرجة في الوثيقة المعنونة "استعراض الإطار المالي (WFP/EB.2/2010/5-A/1 + Corr.1)"، والتي تم تنقيحها لتظهر مشورة لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة بحذف كلمة "التقديرية" من عبارة "التكاليف الفعلية التقديرية" في نص المادتين الثالثة عشرة-4 (أ) (2) والثالثة عشرة-4 (ب) (1) من اللائحة العامة. وسيجري في عام 2015، استعراض لتنفيذ الإطار المالي وسيقدّم تقرير عن ذلك إلى المجلس في دورته السنوية في عام 2016.

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية  
 (WFP/EB.2/2010/5(A,B,C,D,E)/2 و WFP/EB.2/2010/4(B,C)/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة  
 الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.2/2010/5(A,B,C,D,E)/3 و WFP/EB.2/2010/4(B,C)/3).  
 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

2010/EB.2/7

استعراض مرفق تمويل رأس المال العامل

أحاط المجلس علماً بالوثيقة المعنونة "استعراض مرفق تمويل رأس المال العامل"  
 (WFP/EB.2/2010/5-B/1) ووافق على ما يلي:

- (1) تحويل احتياطي اعتماد سلف تكاليف الدعم المباشرة البالغ 35.9 مليون دولار أمريكي إلى الاحتياطي التشغيلي  
 لزيادة مجموع الاحتياطي التشغيلي من 57 مليون دولار أمريكي إلى 92.9 مليون دولار أمريكي؛
  - (2) رفع سقف مرفق تمويل رأس المال العامل إلى 557 مليون دولار أمريكي لتمكين المدير التنفيذي من تقديم  
 سلف لتمويل المشروعات وآلية الشراء الأجل والخدمات الأخرى التي تقدمها المنظمة.
- وطلب المجلس إلى الأمانة أن تقدّم سنوياً معلومات عن استخدام مرفق تمويل رأس المال العامل وأن تزوّده بمزيد من  
 المعلومات عن استكشاف سبل أخرى لاستخدام آلية الشراء الأجل إلى في دورته التي سيعقدّها في نوفمبر/تشرين  
 الثاني 2011.

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية  
 (WFP/EB.2/2010/5(A,B,C,D,E)/2 و WFP/EB.2/2010/4(B,C)/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة  
 الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.2/2010/5(A,B,C,D,E)/3 و WFP/EB.2/2010/4(B,C)/3).  
 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

2010/EB.2/8

التحديث الثالث بشأن خطة البرنامج للإدارة (2010-2011)

بعد النظر في "التحديث الثالث عن خطة البرنامج للإدارة (2010-2011)" (WFP/EB.2/2010/5-C/1)، فقد  
 أحاط المجلس علماً ببرنامج العمل المتوقع المحدّث البالغة قيمته 11.98 مليار دولار أمريكي لفترة السنتين  
 2010-2011، مع استبعاد البند الخاص بالاحتياجات غير المتوقعة.  
 وحث المجلس إدارة البرنامج على مراعاة الاعتبارات التي طرحها المجلس أثناء مداوالاته.

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية  
 (WFP/EB.2/2010/5(A,B,C,D,E)/2 و WFP/EB.2/2010/4(B,C)/2)، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة  
 الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.2/2010/5(A,B,C,D,E)/3 و WFP/EB.2/2010/4(B,C)/3).  
 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

## 2010/EB.2/9 التحديث الثاني بشأن إجراءات إدارة البرنامج في الصومال

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "التحديث الثاني بشأن إجراءات إدارة البرنامج في الصومال"

(WFP/EB.2/2010/5-D/1).

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

WFP/EB.2/2010/5(A,B,C,D,E)/2 و WFP/EB.2/2010/4(B,C)/2، وتعليقات لجنة المالية لمنظمة

الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (WFP/EB.2/2010/5(A,B,C,D,E)/3 و WFP/EB.2/2010/4(B,C)/3).

9 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

## الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

2010/EB.2/10 تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لكولومبيا 105880 ورد الإدارة عليه

أحاط المجلس علماً بالوثيقة المعنونة "تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش كولومبيا 105880"

(WFP/EB.2/2010/6-C) ورد الإدارة عليه الوارد في الوثيقة

WFP/EB.2/2010/6-C/Add.1، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات مع مراعاة الاعتبارات

التي طرحها المجلس أثناء مداولاته.

9 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

## الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

2010/EB.2/11 تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لتشاد (2003-2009) ورد الإدارة عليه

أحاط المجلس علماً بالوثيقة المعنونة "تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لتشاد (2003-2009)"

(WFP/EB.2/2010/6-A) ورد الإدارة عليه الوارد في الوثيقة

WFP/EB.2/2010/6-A/Add.1 + Corr.1، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات مع مراعاة

الاعتبارات التي طرحها المجلس أثناء مداولاته.

9 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

## 2010/EB.2/12 مشاريع البرامج القطرية – بوركينا فاسو 200163 (2011-2012)

وافق المجلس على مشروع البرنامج القطري لبوركينا فاسو 200163 (2011-2015) (WFP/EB.2/2010/7/1)

الذي تبلغ متطلباته الغذائية 42 813 طناً مترياً بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قيمتها 50.3 مليون دولار أمريكي،

وأذن للأمانة بصياغة برنامج قطري مع مراعاة ملاحظات المجلس.

9 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

**2010/EB.2/13** الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية – البرنامج القطري لتشاد 104780 (2010-2007)

وافق المجلس على زيادة الميزانية المقترحة بقيمة 8.1 مليون دولار أمريكي لصالح مشروع البرنامج القطري لتشاد 104780 (2010-2007) (WFP/EB.2/2010/9-B/5) مع التمديد الزمني لمدة عام من 1 يناير/كانون الثاني حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011.

9 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

**2010/EB.2/14** الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية – البرنامج القطري لموريتانيا 102090 (2010-2003)

وافق المجلس على زيادة بمبلغ 15.8 مليون دولار أمريكي في ميزانية البرنامج القطري لموريتانيا 102090 (2010-2003) (WFP/EB.2/2010/9-B/4) مع تمديد فترة البرنامج القطري سنة واحدة من 1 يناير/كانون الثاني 2011 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011.

9 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

**الحافظة الإقليمية لجنوب وشرق ووسط أفريقيا****2010/EB.2/15** تقرير موجز عن تقييم منتصف المدة للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لإثيوبيا 106650 (2010-2008) ورد الإدارة عليه

أحاط المجلس علماً بالوثيقة المعنونة "تقرير موجز عن تقييم منتصف المدة للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لإثيوبيا 106650 (2010-2008)" (WFP/EB.2/2010/6-E) ورد الإدارة عليه الوارد في الوثيقة WFP/EB.2/2010/6-E/Add.1، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات مع مراعاة الاعتبارات التي طرحها المجلس أثناء مداولاته.

10 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

**2010/EB.2/16** البرامج القطرية – بوروندي 200119 (2014-2011)

وافق المجلس على أساس عدم الاعتراض على مشروع البرنامج القطري لبوروندي 200119 (2014-2011) (WFP/EB.2/2010/8 + CORR.1)، الذي تبلغ متطلباته من الأغذية 42 930 طناً مترياً بتكلفة مجموعها 43.6 مليون دولار أمريكي يتحملها البرنامج.

10 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

**2010/EB.2/17** مشاريع البرامج القطرية – زامبيا 200157 (2015-2011)

وافق المجلس على مشروع البرنامج القطري لزامبيا 200157 (2015-2011) (WFP/EB.2/2010/7/2)، الذي تبلغ متطلباته من الأغذية 44 882 طناً مترياً بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج تبلغ 50.9 مليون دولار أمريكي، وأذن للأمانة بصياغة برنامج قطري مع مراعاة ملاحظات المجلس.

10 نوفمبر/تشرين الثاني 2010



**2010/EB.2/18** المشروعات الإنمائية – ليسوتو 200169

وافق المجلس على المشروع الإنمائي المقترح لليسوتو 200169 "تقديم دعم تغذوي للأطفال المصابين بسوء التغذية والمجموعات الضعيفة الأخرى" (WFP/EB.2/2010/9-A/2)، رهنأ بتوافر الموارد.

10 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

**2010/EB.2/19** الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – إثيوبيا 106650

وافق المجلس على التمديد المقترح للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لإثيوبيا 106650 "التصدي للأزمات الإنسانية وتعزيز المرونة اتجاه انعدام الأمن الغذائي" (WFP/EB.2/2010/9-D) لسنة واحدة من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011، وعلى زيادة ميزانيتها بمبلغ 411.2 مليون دولار أمريكي.

10 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

**2010/EB.2/20** الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية – البرنامج القطري لموزامبيق 104460 (2010-2007)

وافق المجلس على زيادة الميزانية بمبلغ 13 مليون دولار أمريكي للبرنامج القطري لموزامبيق 104460 (2010-2007) (WFP/EB.2/2010/9-B/1). من أجل تمديد البرنامج لمدة 12 شهراً من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011.

10 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

**2010/EB.2/21** العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – جمهورية الكونغو الديمقراطية 200167

وافق المجلس على العملية الممتدة المقترحة للإغاثة والإنعاش لجمهورية الكونغو الديمقراطية 200167 "المساعدة الغذائية الموجهة لضحايا النزاع المسلح والجماعات الضعيفة الأخرى" (WFP/EB.2/2010/9-C/7).

10 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

**2010/EB.2/22** العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – زمبابوي 200162

وافق المجلس على العملية الممتدة المقترحة للإغاثة والإنعاش في زمبابوي 200162 "تقديم المساعدة للمجموعات الضعيفة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي" (WFP/EB.2/2010/9-C/2).

10 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

### الحافظة الإقليمية للسودان

2010/EB.2/23 تقرير موجز عن تقييم عملية الطوارئ في السودان 107600 ورد الإدارة عليه

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير موجز عن تقييم عملية الطوارئ في السودان 107600" (WFP/EB.2/2010/6-D) ورد الإدارة عليه الوارء في الوثيقة WFP/EB.2/2010/6-D/Add.1 وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات مع مراعاة الاعتبارات التي طرحها المجلس أثناء مداولاته. 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

### الحافظة الإقليمية لآسيا

2010/EB.2/24 تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لنيبال ورد الإدارة عليه

أحاط المجلس علماً بوثيقة "تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لنيبال" (WFP/EB.2/2010/6-B) ورد الإدارة عليه الوارء في الوثيقة WFP/EB.2/2010/6-B/Add.1 وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات مع مراعاة الاعتبارات التي طرحها المجلس أثناء مداولاته. 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

2010/EB.2/25 الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية – البرنامج القطري لبنغلاديش 104100 (2007-2010)

وافق المجلس على زيادة بمبلغ 75.9 مليون دولار أمريكي في ميزانية البرنامج القطري لبنغلاديش 104100 (2007-2010) (WFP/EB.2/2010/9-B/6) مع تمديد البرنامج القطري لمدة سنة واحدة اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011. 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

2010/EB.2/26 الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية – المشروع الإنمائي لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية 100781

وافق المجلس التنفيذي على زيادة بمبلغ 6.2 مليون دولار أمريكي للمشروع الإنمائي لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية 100781 (WFP/EB.2/2010/9-B/3) ووافق على تمديد المشروع لمدة 12 شهراً من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2011. 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

2010/EB.2/27 الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية – البرنامج القطري لنيبال 100930 (2002-2010)

وافق المجلس على الزيادة في ميزانية الأنشطة الإنمائية للبرنامج القطري لنيبال 100930 (2002-2010) (WFP/EB.2/2010/9-B/2) بمبلغ 24.7 مليون دولار أمريكي ومع تمديد البرنامج لمدة عامين من 1 يناير/كانون الثاني 2011 إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2012. 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

**العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – نيبال 200152 2010/EB.2/28**

وافق المجلس على العملية الممتدة المقترحة للإغاثة والإنعاش في نيبال 200152 "تقديم المساعدة للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في مناطق التلال والجبال في الغرب الأقصى والغرب الأوسط"  
(WFP/EB.2/2010/9-C/1).

10 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

**العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – باكستان 200145 2010/EB.2/29**

وافق المجلس على العملية الممتدة المقترحة للإغاثة والإنعاش لباكستان 200145 "المساعدة الغذائية من أجل الأمن الغذائي الأسري والإنعاش المبكر والسلام والاستقرار الاجتماعي"  
(WFP/EB.2/2010/9-C/3).

11 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

**العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – سري لانكا 200143 2010/EB.2/30**

وافق المجلس على العملية الممتدة المقترحة للإغاثة والإنعاش لسري لانكا 200143 "دعم جهود الإغاثة والإنعاش المبكر في المناطق المتضررة من النزاع السابق" (WFP/EB.2/2010/9-C/5).

11 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

**الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط ووسط آسيا وشرق أوروبا**

**2010/EB.2/31 تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش للأرض الفلسطينية المحتلة 103871 ورد الإدارة عليه**

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش للأرض الفلسطينية المحتلة 103871" (WFP/EB.2/2010/6-F) ورد الإدارة عليه الوارد في الوثيقة

WFP/EB.2/2010/6-F/Add.1 + Corr.1، وحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات مع

مراعاة الاعتبارات التي طرحها المجلس أثناء مداولاته.

11 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

**المشروعات الإنمائية – طاجيكستان 200173 2010/EB.2/32**

وافق المجلس على المشروع الإنمائي المقترح لطاجيكستان 200173 "تقديم الدعم لمرضى السل ولأسرهم"  
(WFP/EB.2/2010/9-A/1 + Corr.1)، رهناً بتوافر الموارد.

11 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

**العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – الأرض الفلسطينية المحتلة 200037 2010/EB.2/33**

وافق المجلس على العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقترحة للأرض الفلسطينية المحتلة 200037 "المساعدة الغذائية الموجهة لدعم المجموعات المعتمدة والمهمشة وتعزيز سبل العيش في الضفة الغربية" (WFP/EB.2/2010/9-C/4).

11 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

**العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – اليمن 200038 2010/EB.2/34**

وافق المجلس التنفيذي على العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش المقترحة لليمن 200038 "الدعم الطارئ للتغذية والأمن الغذائي من أجل السكان الضعفاء" (WFP/EB.2/2010/9-C/6).

11 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

**المسائل التنظيمية والإجرائية**

**برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2011-2012) 2010/EB.2/35**

أحاط المجلس علماً بالوثيقة "برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2011-2012)" (WFP/EB.2/2010/11) بالصيغة التي اقترحتها هيئة المكتب والأمانة.

10 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

**مخلص أعمال المجلس التنفيذي**

**مخلص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2010 2010/EB.2/36**

وافق المجلس على الوثيقة "مشروع ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2010"، وسترد النسخة النهائية منه في الوثيقة (WFP/EB.A/2010/17).

11 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

## الملحق الثاني

### جدول الأعمال

- 1 - اعتماد جدول الأعمال (للموافقة)
  - 2 - تعيين المقرر
  - 3 - ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي
  - 4 - قضايا السياسات
    - (أ) سياسة البرنامج إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (للموافقة)
    - (ب) سياسة الكشف للدول الأعضاء عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات (للموافقة)
    - (ج) سياسة برنامج الأغذية العالمي لمكافحة التدليس والفساد (للموافقة)
    - (د) خطة عمل لتنفيذ عناصر تنمية القدرات وتسليم المسؤوليات في الخطة الاستراتيجية للبرنامج 2008-2013 (للعلم)
    - (هـ) معلومات محدثة عن الإطار الموحد لسياسات البرنامج (للعلم)
  - 5 - مسائل الموارد والمالية والميزانية
    - (أ) استعراض الإطار المالي (للموافقة)
    - (ب) استعراض مرفق تمويل رأس المال العامل (للموافقة)
    - (ج) التحديث الثالث بشأن خطة البرنامج للإدارة (2010-2011) (للعلم)
    - (د) التحديث الثاني بشأن إجراءات الإدارة في الصومال (للعلم)
    - (هـ) استعراض عمليات البرنامج في الصومال – الأتعاب الإضافية لمراجع الحسابات الخارجي (للعلم)
  - 6 - تقارير التقييم (لنظر)
    - (أ) تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لتشاد (2003-2009) ورد الإدارة عليه
    - (ب) تقرير موجز عن تقييم الحافظة القطرية لنيبال ورد الإدارة عليه
    - (ج) تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لكولومبيا 105880 ورد الإدارة عليه
    - (د) تقرير موجز عن تقييم عملية الطوارئ في السودان 107600 ورد الإدارة عليه
    - (هـ) تقرير موجز عن تقييم منتصف المدة للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لإثيوبيا 106650 (2008-2010) ورد الإدارة عليه
    - (و) تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش للأرض الفلسطينية المحتلة 103871 ورد الإدارة عليه
- المسائل التشغيلية**
- 7 - مشاريع البرامج القطرية (لنظر)
 

◀ بوركينافاسو 200163 (2011-2015)

◀ زامبيا 200157 (2011-2015)

8 - البرامج القطرية (للموافقة على أساس عدم الاعتراض)

◀ بوروندي 200119 (2011-2014)

9 - المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها (للموافقة)

(أ) المشروعات الإنمائية

◀ ليسوتو 200169

◀ طاجيكستان 200173

(ب) الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية

◀ بنغلاديش 104100 (2007-2010)

◀ تشاد 104780 (2007-2010)

◀ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية 100781

◀ موريتانيا 102090 (2003-2010)

◀ موزامبيق 104460 (2007-2010)

◀ نيبال 100930 (2002-2010)

(ج) العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش

◀ جمهورية الكونغو الديمقراطية 200167

◀ نيبال 200152

◀ الأرض الفلسطينية المحتلة 200037

◀ باكستان 200145

◀ سري لانكا 200143

◀ اليمن 200038

◀ زمبابوي 200162

(د) الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش

◀ إثيوبيا 106650

10 - تقارير المدير التنفيذي عن المسائل التشغيلية (1 يناير/كانون الثاني – 30 يونيو/حزيران 2010) (للعلم)

(أ) المشروعات الإنمائية التي وافق عليها المدير التنفيذي

◀ العراق 200104

(ب) الزيادات في ميزانيات الأنشطة الإنمائية التي وافق عليها المدير التنفيذي

(ج) العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش التي وافق عليها المدير التنفيذي

◀ الجزائر 200034

◀ اليمن 200044

◀ غانا 200046

◀ جمهورية أفريقيا الوسطى 200050

◀ بوركينافاسو 200054

◀ زامبيا 200070

◀ ملاوي 200087

◀ الفلبين 200131

- (د) الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش التي وافق عليها المدير التنفيذي  
(هـ) عمليات الطوارئ التي وافق عليها المدير التنفيذي أو المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

11 - المسائل التنظيمية والإجرائية

◀ برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2011-2012) (للموافقة)

12 - ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2010 (للموافقة)

13 - مسائل أخرى

14 - التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة